



الإمارات العربية المتحدة  
وزارة الاقتصاد



## التقرير الاقتصادي السنوي 2016

الإصدار الرابع والعشرون

## الرؤية

«اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة»

## الرسالة

« تنمية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنوع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقاً لمعايير الإبداع والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة»

## القيم

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقاً للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشود.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضيف قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

## أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف: +97126131111

فاكس: +9712626000

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

## إدارة التخطيط ودعم القرار

البريد الإلكتروني: pdsd.inf@economy.ae

هاتف: +97126131111

twitter.com/Economyae

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy



24  
الإصدار  
2016





**2016**  
التقرير  
الاقتصادي  
السنوي



صاحب السمو الشيخ  
خليفة بن زايد آل نهيان  
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



2016

التقرير  
الاقتصادي  
السنوي

[www.economy.ae](http://www.economy.ae)



**صاحب السمو الشيخ  
محمد بن راشد آل مكتوم**

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي



2016

التقرير  
الاقتصادي  
السنوي

[www.economy.ae](http://www.economy.ae)





51



35



26



11

## المحتويات

39	ثالثاً: السكان والقوى العاملة
40	1. السكان
40	2. القوى العاملة
45	رابعاً: القضايا الاقتصادية المعاصرة.
46	1. انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي
49	2. انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دولة الإمارات العربية المتحدة
53	خامساً: التوقعات الاقتصادية لعام 2016

27	4. الاستثمارات
27	1.4. الاستثمارات المحلية
30	2.4. الاستثمار الأجنبي المباشر
32	5. التجارة الخارجية
33	6. القطاع المالي والنقدي
33	1.6. تطورات الأسواق المالية
34	2.6. التطورات النقدية
35	3.6. التطورات المصرفية
36	7. المالية العامة

11	رسالة الوزير
	أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية والخليجية
13	1. الأوضاع الاقتصادية العالمية
14	2. الأوضاع الاقتصادية العربية
17	3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية
19	ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني
25	1. الناتج المحلي الاجمالي
26	2. الانفاق الاستهلاكي
26	3. التضخم
27	



2016

التقرير  
الاقتصادي  
السنوي

[www.economy.ae](http://www.economy.ae)

## رسالة الوزير

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدمها الاقتصادي المطرد خلال السنوات الماضية، وقطعت شوطاً كبيراً في ترسيخ دعائم مسيرتها التنموية، على الرغم من حالة التباطؤ التي خيمت على الاقتصاد العالمي.

وقراءةً في المتغيرات العالمية التي شهدتها العام الماضي، توضح أن الاقتصاد الوطني استطاع الحد من آثار التحديات التي برزت في المشهد الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي، وفي مقدمتها استمرار الانخفاض السعري لبرميل النفط الخام، وأثبت تنوعه ومرونته العالية كثاني أكبر اقتصاد عربي بعد المملكة العربية السعودية.

ولعل النتائج المتميزة للدولة في عدد من المؤشرات الاقتصادية المتخصصة، التي أثبتت ريادية الإمارات إقليمياً وعربياً، ومكانتها المتقدمة على الصعيد العالمي، تظهر سلامة النهج الاقتصادي المتبع، في ظل توجيهات القيادة الرشيدة، ومحددات رؤية الإمارات 2021 التي أطلقت مسيرة العمل نحو اقتصاد تنافسي مستدام ومتنوع بقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة والابتكار.

إضافة إلى ذلك، تظهر الإحصاءات والبيانات التي تم رصدها في عدد من القطاعات المكانة الرائدة للدولة باعتبارها مركزاً للأعمال والأنشطة الاقتصادية، وتبرز وضعها المالي القوي والمستقر؛ حيث ما زالت تتصدر الدول العربية في حجم تدفقات الاستثمار الواردة إليها والصادرة منها، وحققّت معدلات نمو مهمة في تجارتها الخارجية، وحافظت على تضخم منخفض نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية.

كما استمر التوجه نحو الاستثمار المتزايد في المشروعات القادرة على حفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري ودعم الأنشطة الاقتصادية المعرفية القائمة على الابتكار والبحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا الحديثة، مع التركيز على قطاعات القيمة المضافة والنمو المستدام، مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة والسياحة وغيرها، الأمر الذي يسرع خطوات الانتقال نحو مرحلة اقتصاد ما بعد النفط.

ويسر وزارة الاقتصاد أن تضع بين أيدي المعنيين من القطاعين الحكومي والخاص التقرير الاقتصادي السنوي 2016 الذي يرسم خريطة واضحة مزودة بالأرقام والإحصاءات الموثقة لأبرز المستجدات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً، ويستعرض بصورة مفصلة معالم تطور الاقتصاد الوطني خلال الفترة الماضية، ويلقي الضوء على أبرز النتائج والمنجزات التي تم تحقيقها، مع تحليل لمعطيات الواقع الراهن واستشراف للآفاق المستقبلية، بمنهجية علمية محكمة، آمين أن يمثل التقرير إضافة مهمة تساعد رسمي السياسات ورجال المال والأعمال وسائر المهتمين على تكوين صورة واضحة واتخاذ قرارات صائبة تركز على أساس سليم من المعرفة، سعياً لتحقيق الازدهار المنشود.

**المهندس. سلطان بن سعيد المنصوري**  
وزير الاقتصاد



## الأوضاع الاقتصادية العالمية

## السياسة النقدية

على صعيد اتجاهات السياسة النقدية، فقد رفعت جل الدول العربية المرتبطة بالدولار أسعار الابداع لديها لليلة واحدة (overnight) بحوالي خمس وعشرين نقطة أساس لكي تواجه الارتفاع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. يبقى لدى هذه الدول تحدي تفاوت دوراتها الاقتصادية عن الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما يتعلق باتجاهات النمو الاقتصادي في العالم، فمن المتوقع في عام 2016 ان ينعكس التعافي الهش للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً على أداء الاقتصاد الكلي العالمي. كذلك من المتوقع خلال نفس العام ظهور أثر سياسات التصحيح المالي التي ستؤدي إلى خفض الإنفاق في عدد من الدول المصدرة للنفط في إطار سياساتها الزامية لتحقيق نوعاً من أنواع التوازن بين اعتبارات دعم النمو الاقتصادي

## التجارة الخارجية

خفضت منظمة التجارة العالمية تقديراتها لنمو التجارة العالمية في 2016، محذرة من أنه سيكون «الأيضاً» منذ الأزمة المالية».

كما لوحظ تضاعف معدل التضخم في منطقة اليورو في سبتمبر 2016 مع انحصار تأثير انخفاض أسعار الطاقة وإن كان معدل التضخم الأساسي الذي يراقبه البنك المركزي الأوروبي لم يتغير للشهر الرابع على التوالي

## أسواق المال العربية

مثل عام 2015 تحدياً لأسواق المال العربية حيث تواصل التراجع في أدائها والذي بدأ منذ العام 2014 مع بدء انخفاض أسعار النفط العالمية، وخسرت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال العام 2015 نحو 143.6 مليار دولار من قيمتها السوقية لتصل في نهايته إلى 1059.5 مليار دولار

وعلى صعيد مجموعات الدول العربية المختلفة، فمن المتوقع استمرار تباين الأداء الاقتصادي ما بين الدول العربية المصدرة للنفط التي من المتوقع أن يشهد نموها نشاطاً خلال عامي 2016 و2017 وبين الدول

## متوسط دخل الفرد

مقدر أن يتراجع متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2015 ليصل إلى نحو 6140 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك من جراء تراجع الإيرادات النفطية وتأثر النمو الاقتصادي وتزايد عدد سكان العالم العربي عام 2015 طبقاً لتقديرات البنك الدولي للعام 2015 إلى نحو 392 مليون نسمة.

## الموازانات العربية

شهدت الإيرادات العامة في الدول العربية خلال عام 2015 انخفاضاً بنحو 31% بما يعكس انخفاض الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة التراجع في مستوى الإيرادات النفطية بنحو 42%، فيما ساهم ارتفاع مستوى الإيرادات العامة

في هذا الإطار جاء الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية حيث جذت جهود عدة لدعم الإيرادات الضريبية وضم عدالة وخففة من مخاوف الضرائب من خلال مراجعة شرائح الضرائب على الدخل وأرباح الشركات.

نتيجة الأضرار تحدياً إلى الاقتصاد الصيني الذي يمر بفترة من التحول الهيكلي يتحاول فيه الحكومة تعزيز الطلب الداخلي ليساهم في استدامة النمو الاقتصادي. وما تزال هناك دول أوروبية في حالة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية أسوة بإسبانيا التي أدت أدائها إيجابياً بعد تحسين إصلاحاتها. بينما تكون الصورة أكثر تحدياً في الدول المصدرة

أولاً: الأوضاع الاقتصادية العالمية  
والعربية والخليجية

1



## 1. الأوضاع الاقتصادية العالمية

وفقاً للتقديرات العالمية فإن النمو الاقتصادي العالمي سينمو بنسبة 2.7%، بحسب ما ذكر بتقرير اقتصادي للإيكونوميست، الذي أشار إلى أن الاقتصادات الناشئة تعرضت في السنوات الأخيرة لضربة قوية، خصوصاً فيما يتعلق بالفساد في دول مثل البرازيل وروسيا وغيرهما.

وأشار التقرير إلى أن وضع الصين سيكون أفضل حالاً، لكن النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 لن يكون بأي حال من الأحوال مثلما كان عليه في الفترة بين عامي 2005 و2010.

وتشير التوقعات إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الآسيوية، باستثناء اليابان، سيصل إلى 5.4%، في حين أنه لن يزيد على 1.7% في اليابان.

وستقود الولايات المتحدة الاقتصاد في الدول الصناعية بمتوسط نمو 2.3%، بينما سيصل متوسط النمو في دول أوروبا الغربية إلى 1.8%، أما في دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك روسيا، فإن متوسط النمو سيكون بحدود 1.2%. وبحسب التقديرات، فإن وضع أستراليا سيكون أفضل حيث تقدر نسبة النمو للعام 2016 بحدود 2.6%.

أما في دول إفريقيا جنوبي الصحراء، فإن متوسط النمو سيصل إلى 3.5%، وهو أفضل بنسبة ضئيلة من متوسط النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ستصل النسبة إلى 3.0%. وفي دول أميركا الوسطى والجنوبية لن يزيد متوسط النمو على 0.6% بحسب التقديرات.

ولقد أشار تقرير صندوق النقد العربي آفاق الاقتصاد العربي لعام 2016 إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي خلال العامين القادمين، ففيما يتوقع أن يعود سوق النفط العالمي إلى حالة التوازن نظراً لانحسار إنتاج النفط الصخري واتفق دول أوبك على عدم رفع الإنتاج مجدداً، ويتوقع أن يكون متوسط سعر النفط 40 دولاراً للبرميل خلال عام 2016، إلا أنه في المدى المتوسط قد يصعب تجاوز السعر العالمي مستوى 60 دولاراً للبرميل نظراً لإمكان عودة منتجي النفط الصخري إلى

العمل دون الحاجة لاستثمارات كبيرة. ويبقى التحدي الأكبر للنمو العالمي هو أداء الاقتصادات الناشئة والنامية في ظل انخفاض التجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إليها. بينما يعود انخفاض سعر النفط بأثر إيجابي على الاقتصادات المتقدمة، مما قد يعزز فرص نمو بعض الدول العربية المستوردة للنفط لاعتماد صادراتها على أداء شركائها التجاريين الأساسيين.

تتجه الأنظار تحديداً إلى الاقتصاد الصيني الذي يمر بفترة من التحول الهيكلي تحاول فيه الحكومة تعزيز الطلب الداخلي ليساهم في استدامة النمو الاقتصادي، وما تزال هناك دول أوروبية في حاجة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية أسوة بإسبانيا التي أدت أداءً إيجابياً بعد تشييد إصلاحاتها. بينما تكون الصورة أكثر تحدياً في الدول المصدرة للسلع الأساسية حيث يتوقع استمرار التحدي للاقتصاديين الروسي والبرازيلي، بالعكس من الهند التي يتوقع أن تواصل أداءها الاقتصادي الإيجابي على خلفية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها حكومتها خلال الفترة الماضية، بينما يستمر الاقتصاد الأمريكي في مسار النمو رغم انخفاض الصادرات عن مستواها المتوقع، ولعل ارتفاع سعر الدولار الأمريكي يعتبر أكثر ما يؤثر على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أثره السلبي على تكلفة خدمة الدين لدى الدول الناشئة والنامية حيث أن جزءاً من ديونها مقوم بالدولار الأمريكي.

### • الناتج المحلي الإجمالي

فيما يتعلق باتجاهات النمو الاقتصادي في العالم، فمن المتوقع في عام 2016 أن ينعكس التعافي الهش للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وبقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً على أداء الاقتصاد الكلي العالمي. كذلك من المتوقع خلال نفس العام ظهور أثر سياسات التصحيح المالي التي ستؤدي إلى خفض الإنفاق في عدد من الدول المصدرة للنفط في إطار سياساتها الرامية لتحقيق نوعاً من أنواع التوازن بين اعتبارات دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي. كذلك من شأن التطورات الداخلية التي تعيشها بعض بلدان المنطقة أن تؤثر على فرص النمو عام 2016. في المقابل، سيخفف تسارع وتيرة نمو الدول المستوردة للنفط جزئياً من تأثير العوامل السابق الإشارة إليها



ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب استمرار الحكومات في مراجعة وتقييم الدعم الحكومي ذلك بما يشمل تعديل منظومة دعم منتجات الطاقة والمياه والكهرباء. إضافة إلى توقع ارتفاع مستويات التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب في بعض الدول العربية خلال عام 2016 نتيجة للزيادة المتوقعة في أجور العاملين. كما أن تواصل انخفاض المعروض من السلع والخدمات، في الدول التي تشهد تطورات داخلية، من شأنه أن يؤثر على المستوى العام للأسعار في تلك الدول. إضافة إلى ما سبق، يتعرض سعر الصرف في بعض الدول لضغوط نظراً لنقص المتوفر من العملة الأجنبية واتجاه حكومات تلك الدول إلى زيادة مستويات مرونة سعر الصرف، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة أثر التمير الناتج عن تراجع قيمة العملة المحلية لمعدلات التضخم. من جانب آخر، فإن تواصل تراجع الاسعار العالمية للنفط وانخفاض وتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية في عدد من الدول، من شأنه أن يخفف من حدة الضغوط التضخمية في بعض الدول العربية خلال عام 2016.

أما في عام 2017، وفي ظل التوقعات بالارتفاع النسبي في الاسعار العالمية للنفط والمواد الخام في ضوء توقع تحسن النشاط الاقتصادي العالمي، فانه من المتوقع ان يرتفع معدل التضخم في البلدان العربية كمجموعة إلى نحو 8.1%.

كما لوحظ تضاعف معدل التضخم في منطقة اليورو في سبتمبر 2016 مع انحسار تأثير انخفاض أسعار الطاقة وإن كان معدل التضخم الأساسي الذي يراقبه البنك المركزي الأوروبي لم يتغير للشهر الرابع على التوالي، وذلك وفقاً لتقديرات وإحصاءات الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى أن التضخم في منطقة اليورو التي تضم 19 دولة بلغ 0.4% في شهر سبتمبر 2016 مقارنة مع 0.2% في أغسطس 2016. ولم يكن انخفاض أسعار الطاقة بالحدة التي شهدها الشهر السابق لكن أسعار الأغذية غير المصنعة ارتفعت بوتيرة أقل. ويتمشى معدل التضخم مع توقعات السوق في استطلاع أجرته رويترز لأراء 48 خبيراً اقتصادياً. واستقر معدل التضخم الأساسي- الذي يستبعد أسعار الأغذية غير المصنعة والطاقة الأكثر تقلباً وفق تعريف المركزي الأوروبي عند 0.8%. وانخفضت أسعار

على النمو الاقتصادي لدول العالم كمجموعة. على ضوء ما سبق، من المتوقع تسجيل الدول العربية نمواً يتراوح حول 2.8% في عام 2016، ذلك قبل معاودته الارتفاع إلى 3.1% عام 2017، في ظل التوقعات باتجاه الأسعار العالمية للنفط نحو الارتفاع ويفرض تحسن الأوضاع الداخلية في عدد من البلدان وتعافي النشاط الاقتصادي العالمي.

وعلى صعيد مجموعات الدول العربية المختلفة، فمن المتوقع استمرار تباين الأداء الاقتصادي ما بين الدول العربية المُصدرة للنفط التي من المتوقع أن يشهد نموها تباطؤاً خلال عامي 2016 و2017، وبين الدول العربية المستوردة له، التي من المتوقع أن تواصل تحقيق معدلات نمو مرتفعة الوتيرة خلال تلك الفترة. فيما يتعلق بالدول العربية المُصدرة للنفط، من المتوقع نمو اقتصاداتها بنحو 2.6% عام 2016، وارتفاعه إلى 3.1% عام 2017.

#### • التضخم

وفيما يتعلق باتجاهات تطور الأسعار العالمية، فإن تأثير مستويات التضخم في الدول العربية خلال عام 2015 بمجموعة من العوامل المتباينة. حيث أدى تراجع الاسعار العالمية للنفط والغذاء وارتفاع قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية، إلى تراجع أثر التضخم المستورد في بعض الدول العربية. كما انعكس أثر انخفاض الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية المنضبطة في عدد من الدول العربية على معدلات التضخم في تلك البلدان. لكن في المقابل شهدت بعض البلدان العربية ضغوطاً تضخمية ناتجة عن تدابير إصلاح نظم دعم السلع الأساسية. كما أدت الظروف الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية إلى زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب. نتيجة لتلك التطورات المذكورة، شهد عام 2015 تراجع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 6.5% مقارنة مع 8.1% في العام السابق.

أما عن معدلات التضخم المتوقعة في الدول العربية خلال عام 2016، توقع التقرير ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليبلغ حوالي 7.4%. يعزى ذلك بصفة أساسية إلى

الطاقة 3% على أساس سنوي مقارنة مع انخفاض 5.6% في أغسطس 2016. وارتفعت أسعار الأغذية والتبغ 0.7 من 1.3% في أغسطس. وفي قطاع الخدمات أكبر قطاعات اقتصاد منطقة اليورو زادت الأسعار 1.2% على أساس سنوي في سبتمبر 2016 مقارنة مع 1.1% في أغسطس لنفس العام.

### • السياسة النقدية

على صعيد اتجاهات السياسة النقدية، فقد رفعت جل الدول العربية المرتبطة بالدولار أسعار الابداع لديها لليلة واحدة (overnight) بحوالي خمس وعشرين نقطة أساس لكي تواجه الارتفاع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. يبقى لدى هذه الدول تحدي تفاوت دوراتها الاقتصادية عن الدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات انخفاض دخل النفط لديها مع احتمال رفع أسعار الفائدة تبعاً لتوقعات رفعها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 2016 و2017، مما يعزز من أهمية الإصلاحات الهيكلية في هذه الدول. أما في الدول المستوردة للنفط، فإن انخفاض أسعار المواد الأساسية ساهم في خفض معدلات التضخم في معظمها، خصوصاً تلك التي حررت أسعار الطاقة من الدعم كلياً. لكن التحدي لبعض هذه الدول هو في استمرار انخفاض سعر صرف عملاتها مما يضيف ضغطاً تضخمية بالاتجاه المعاكس.

وعلى صعيد التطورات المصرفية، من المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط وتوقع تباطؤ اقتصادات الدول المنتجة له سلباً على معدل نمو الودائع في القطاع المصرفي العربي، نظراً إلى الحجم النسبي للقطاع المصرفي لهذه الدول. يبقى التحدي في السنوات القادمة في الحفاظ على مستوى منخفض من الديون المتعثرة، هنا تبرز الحاجة لاستمرار الإنفاق الحكومي مما قد يدفع تلك الدول إلى إصلاحات هيكلية ومالية تساهم في الإبقاء على مستويات الإنفاق العام قريباً من مستوياتها الحالية.

### • السياسة المالية

على صعيد الأوضاع المالية، كان للتغيرات في الأسعار العالمية

للنفط تأثيرات على الموازنات العامة في الدول العربية عام 2015، وإن اختلفت تلك التأثيرات حسب مجموعات الدول المختلفة. فمن جهة تأثرت الدول العربية المصدرة للنفط جراء تراجع الأسعار العالمية للنفط، وهو ما انعكس بشكل كبير على الإيرادات النفطية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة التي تراجعت بنسبة 42% عام 2015.

من جهة أخرى، استفادت الدول العربية المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره بما خفف من الضغوط على الموازنات العامة، لا سيما على ضوء ارتفاع تكلفة بنود دعم السلع الأساسية في موازنات هذه الدول، وهو ما انعكس إيجاباً على أوضاع المالية العامة. كمحصلة لما سبق، من المتوقع ارتفاع العجز في الموازنة المجمعة للدول العربية من 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 11.4% عام 2015 حسب التقديرات. كان من أبرز ما اتسمت به ملامح السياسة المالية في الدول العربية خلال عامي 2015 و2016 سواء تلك المصدرة للنفط أو المستوردة له، التركيز بشكل كبير على تنفيذ حزم واسعة النطاق من إصلاحات المالية العامة استهدفت ترشيد الانفاق العام ودعم الإيرادات بهدف ضبط أوضاع الموازنات العامة وضمان استدامتها، لا سيما على ضوء التحديات التي تواجه السياسة المالية في هذه البلدان.

في هذا الإطار، جاء الإصلاح الضريبي على رأس أولويات صانعي السياسات المالية حيث بذلت جهود عدة لدعم الإيرادات الضريبية وضمان عدالة وكفاءة منظومة الضرائب من خلال مراجعة شرائح الضرائب على الدخل وأرباح الشركات، إضافة إلى تبني أو إصلاح ضرائب القيمة المضافة، وتوجيه النظام الضريبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمناطق الواعدة. من جهة أخرى، تحول الاهتمام نحو ضبط بنود الانفاق العام من خلال ترشيد الانفاق الجاري عبر ضبط نفقات الأجور والمضي قدماً في إصلاح منظومة دعم السلع الأساسية، إضافة إلى رفع كفاءة الانفاق الاستثماري. كما أولت الحكومات العربية اهتماماً كبيراً برفع مستويات شفافية وكفاءة إدارة الموازنة العامة وخفض العجز. واكب ذلك جهود موازية لرفع كفاءة عمليات إدارة الدين العام، وحرص على زيادة متوسط آجال إصداراته وتمويله من مصادر تضمن الاستدامة المالية.

أما في عام 2016، فمن المتوقع أن يشهد العجز في الموازنة المجمعة للدول العربية ارتفاعاً طفيفاً إلى نحو 11.6% على ضوء التوقعات باستمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، وهو ما سينعكس بدوره على الإيرادات النفطية المتوقعة، فيما يتوقع أن تتأثر الإيرادات الضريبية باستمرار ضعف النمو على المستويين الدولي والإقليمي. في المقابل، سيكون للانخفاض المتوقع للنفقات العامة بنسبة 6% في عام 2016 تأثيراً إيجابياً في ظل تواصل تنفيذ عدد من سياسات الضبط المالي. أما في عام 2017، فمن المتوقع أن تشهد أوضاع الموازنات العربية تحسناً ملحوظاً، بما يساعد على خفض عجز الموازنة المجمعة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي إلى 7.8%، في ظل التوقعات بارتفاع الإيرادات العامة نظراً للتعافي المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة 15%، وارتفاع الإيرادات الضريبية بفعل التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي في الدول العربية وعدد من شركائها التجاريين الرئيسيين، إضافة إلى بدء ظهور أثر إصلاحات المالية العامة المتعددة التي يجري تنفيذها وفق أطر زمنية تمتد حتى عام 2020.

### • التجارة الخارجية

خففت منظمة التجارة العالمية تقديراتها لنمو التجارة العالمية في العالم في 2016، محذرة من أنه سيكون «الأبطأ منذ الأزمة المالية».

وتفيد التقديرات الأخيرة للمنظمة أن التجارة العالمية ستسجل نمواً نسبته 1,7% عام 2016، أي أقل بشكل واضح من النمو الذي كان مقدراً بـ 2,8% في أبريل 2016، إن هذا التباطؤ يأتي بعد انخفاض أكبر مما كان متوقعاً في حجم تجارة البضائع وانتعاش أقل مما كان متوقعاً، وترى المنظمة أن السبب هو خصوصاً تباطؤ نمو إجمالي الناتج الداخلي والتجارة في الاقتصادات النامية، مثل الصين والبرازيل، وكذلك أميركا الشمالية. وخففت المنظمة تقديراتها للعام 2017 أيضاً، مشيرة إلى أن نمو التجارة سيترأخ بين 1,8% و 3,1%، مقابل 3,6% في التقديرات السابقة.

من جهة أخرى، تتوقع المنظمة أن يرتفع إجمالي الناتج الداخلي الواقعي في العالم بنسبة 2,2% في 2016. وتدل مؤشرات عدة إلى تحسن التجارة العالمية في النصف الثاني من عام 2016، بما



في ذلك، حركة مرافئ الحاويات أو زيادة طلبيات التصدير في الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بأوضاع القطاع الخارجي، يتوقع خلال عام 2016 تواصل تأثر أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة باستمرار تراجع أسعار النفط العالمية.

كما أنه من المتوقع أن يؤثر التحسن النسبي لأداء اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي إيجاباً على الصادرات غير النفطية للدول العربية. إضافة إلى الأثر الإيجابي المتوقع لرفع أسعار الفائدة العالمية على حصة دخل الاستثمار في الدول العربية كمجموعة. ومحصلة لهذه التطورات، يتوقع أن يستمر العجز في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016، حيث من المتوقع أن يرتفع العجز لـ 137.8 مليار دولار (يمثل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع عجز قدره 105.7 مليار دولار خلال عام 2015.

بالنسبة للتوقعات عام 2017، فإنه من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو 97 مليار دولار، يمثل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك في ضوء التحسن النسبي المتوقع لأسعار النفط العام القادم.

فيما يتعلق بالأداء على مستوى مجموعات الدول العربية، من المتوقع خلال عام 2016 تأثر أداء ميزان الحساب الجاري للدول العربية المصدر للنفط بتراجع أسعار النفط العالمية، وتأثر كميات الإنتاج النفطي بالتطورات الداخلية التي تمر بها بعض الدول العربية المصدر الأخرى للنفط. كما أن بقاء أسعار السلع الغذائية والمواد الخام عند مستويات منخفضة، إضافة إلى الأثر المتوقع لارتفاع قيمة الدولار، من شأنها تقليل مستوى الواردات لدول المجموعة. كما أن توقع الاتجاه الصعودي لأسعار الفائدة العالمية سيدعم مستويات دخل الاستثمار ويحد من العجز في ميزان الخدمات والدخل. في المقابل، من المتوقع أن تشهد الصادرات السلعية للدول العربية المستوردة للنفط بعض التحسن عام 2016 وهو ما يرجع إلى توقع حدوث تحسن نسبي في أداء دول منطقة اليورو والشريك التجاري الأبرز، وارتفاع مستوى الصادرات من الصناعات الاستخراجية والسلع المصنعة.

أما الواردات فمن المتوقع أن تتراجع انعكاساً للأثر الإيجابي المتوقع لتراجع الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، وقيام بعض الدول بتبني سياسات من شأنها الحد من زيادة الواردات من السلع غير الضرورية. كمحصلة لتلك التطورات السابقة لكل من الصادرات والواردات، فمن المتوقع أن ينكمش العجز المسجل في الميزان التجاري خلال عام 2016.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يتأثر بأداء المتحصلات من قطاع السياحة، إضافة إلى تراجع بعض بنود المدفوعات الخدمية الناتجة.

## 2. الأوضاع الاقتصادية العربية

### • النمو الاقتصادي

استمر تأثر الاقتصادات العربية خلال عام 2015 ببطء تعافي النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وانخفاض الأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% عن مستواها عام 2014، كما تأثرت عدد من الدول العربية بالتطورات الداخلية التي لازالت تشكل تأثيراً على استقرارها الاقتصادي وتقرض ضغوطات على توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية وتؤثر على مسيرة نموها.

وفي مواجهة ذلك لجأت الدول العربية المصدر للنفط وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني سياسات تستهدف دفع النمو الاقتصادي والتقليل من حدة تأثير تلك التطورات على أدائها الاقتصادي، تمثلت في ترشيد الانفاق الجاري والإبقاء على الانفاق الاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لحفز الطلب الكلي مع التركيز على مشروعات البنية الأساسية المادية والبشرية، ودعم المبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات تنويع مصادر الدخل.

على الجانب الآخر تواصل استفادة الدول العربية المستوردة للنفط للعام الثاني على التوالي من التحسن التدريجي لأوضاعها الداخلية وما نتج عنه من دعم لمستويات الاستهلاك والاستثمار في بعض تلك الدول، إضافة إلى التأثير المواتي لانخفاض الأسعار العالمية للنفط الذي عمل على زيادة مستويات القوة

الشرائية، حيث وفر تراجع أسعار النفط لحكومات هذه الدول حيزاً مالياً ساعدها على دعم الانفاق على قطاعات التعليم والصحة، من جانب آخر استفادت دول المجموعة من الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي شرع بعضها في تبنيها منذ العام 2011 والتي تستهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بيد أن الأداء الاقتصادي لبعض هذه الدول لا يزال متأثراً بالضغوطات التي يواجهها أما نتيجة للتطورات الداخلية التي تشهدها أو كنتيجة لاستمرار تأثرها بالتطورات في دول الجوار، حيث يولد تدفق عدد كبير من النازحين من تلك الدول ضغوطات على الدول المستقبلية ويثير تحديات تتعلق بمدى قدرتها على توفير الخدمات الأساسية بشكل فعال، ومن ثم فمن المتوقع أن تسجل الدول العربية كمجموعة معدل نمو يقدر بنحو 3.2% خلال عام 2015، يتطور إلى 2.8% في العام الجاري 2016، ويعاود الارتفاع إلى نحو 3.1% في العام 2017 مستفيداً من معاودة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط وكذلك استمرار تحسن الأوضاع الداخلية في عدد من البلدان العربية وتحسن النشاط الاقتصادي العالمي، وطبقاً للتقديرات من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة إلى 2406.9 مليار دولار عام 2015، يتطور إلى 2499.8 مليار دولار بالعام 2016، ثم إلى 2699.0 مليار دولار في العام 2017.

### • متوسط دخل الفرد

مقدر أن يتراجع متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2015 ليصل إلى نحو 6140 دولار مع تباين كبير بين الدول العربية في هذا الشأن وذلك من جراء تراجع الإيرادات النفطية وتأثر النمو الاقتصادي وتزايد عدد سكان العالم العربي عام 2015 طبقاً لتقديرات البنك الدولي للعام 2015 إلى نحو 392 مليون نسمة.

### • التضخم

تأثر مستوى التضخم في الدول العربية كمجموعة عام 2015 بعدد من العوامل هي: انخفاض مكون التضخم المستورد نتيجة تراجع أسعار النفط والسلع الغذائية واستفادة بعض الدول العربية التي ترتبط عملاتها بالدولار من ارتفاع قيمة الدولار مقابل

العربية المجمع إلى 273.43 مليار دولار بنسبة 11.4- % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، تم تمويل العجزات في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال السحب من الفوائض المالية وبعض إصدارات الدين المحلية، فيما تم تمويلها في الدول العربية المستوردة للنفط بشكل رئيسي من خلال إصدارات الدين المحلية وبعض الإصدارات بالعملة الأجنبية.

ويتوقع أن يشهد العجز في الموازنة المجمع للدول العربية للعام 2016 ارتفاعاً طفيفاً إلى نحو 11.6- % على ضوء التوقعات باستمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، حيث من المتوقع أن تصل الإيرادات العربية المجمع إلى 581.76 مليار دولار، وأن تبلغ النفقات العامة نحو 871.99 مليار دولار وأن يبلغ العجز نحو 290.23 مليار دولار، أما في عام 2017 فمن المتوقع أن تشهد أوضاع الموازنات العربية تحسناً في ظل التوقعات بارتفاع الإيرادات العامة نظراً للتعافي المتوقع في الأسعار العالمية للنفط بنسبة 15 %، وارتفاع الإيرادات الضريبية بفعل التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي في الدول العربية وعدد من شركائها التجاريين الرئيسيين، إضافة إلى بدء ظهور أثر الإصلاحات المالية العامة المتعددة التي يجري تنفيذها وفق أطر زمنية تمتد حتى عام 2020 بحيث تصل إلى 657.87 مليار دولار طبقاً للتقديرات، مع توقع تراجع النفقات العامة إلى 867.85 مليار دولار، ما يساعد على خفض عجز الموازنة المجمع للدول العربية إلى 209.98 مليار دولار بنسبة 7.8- % من الناتج الإجمالي العربي.

### • التجارة الخارجية العربية

من المتوقع أن يستمر العجز في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 ليبلغ نحو- 137.8 مليار دولار (يمثل 5.5 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع عجز قدره 105.7- مليار دولار خلال عام 2015، ومن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2017 ليبلغ نحو 97.0- مليار دولار أي نحو 3.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء التحسن النسبي المتوقع لأسعار النفط.

العملات الرئيسية الأخرى، كما انعكس أثر انخفاض الأداء الاقتصادي والسياسة النقدية المنضبطة في عدد من البلدان العربية على معدلات التضخم بها، من ناحية أخرى خفف من حدة الانخفاض بمستويات الأسعار التداير التي اتخذتها بعض الدول لخفض دعم الطاقة، أيضاً أدت الظروف الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية إلى زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع مستويات الطلب على المعروض من السلع والخدمات. وكمحصلة لتلك التطورات فقد تراجع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 6.5 % خلال عام 2015 مقارنة بنحو 8.1 % في عام 2014، ومن المتوقع ارتفاعه إلى 7.4 % عام 2016 بما يعكس تأثير الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط وبعض الضغوط التضخمية المحتملة نتيجة تسارع مستويات الطلب المحلي في ظل التحسن المتوقع في النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية وتسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية الضخمة في بعضها الآخر، ومضي عدد من الدول العربية بما فيها الدول العربية المصدرة للنفط قداماً في إصلاح نظم دعم الطاقة بما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، من جانب آخر قد تنتج بعض الضغوط التضخمية الناجمة عن التراجع المحتمل في قيمة بعض العملات العربية مقابل الدولار.

### • الموازنات العربية

شهدت الإيرادات العامة في الدول العربية خلال عام 2015 انخفاضاً بنحو 31 % بما يعكس انخفاض الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة التراجع في مستوى الإيرادات النفطية بنحو 42 %، فيما ساهم ارتفاع مستوى الإيرادات العامة في الدول العربية المستوردة للنفط بنحو 7 % في الحد من تأثير تراجع الإيرادات العامة في الدول العربية المنتجة للنفط وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات العامة بالدول العربية مجتمعة عام 2015 تصل إلى 651.3 مليار دولار، من جانب آخر سجلت النفقات العامة على مستوى الدول العربية كمجموعة عام 2015 تراجعاً بنحو 9 % عن العام 2014 لتصل طبقاً للتقديرات إلى 924.73 مليار دولار من ثم يتوقع أن يصل العجز بالموازنة



## • البطالة العربية

طبقاً لتقرير صندوق النقد العربي عن العام 2015 يقدر حجم القوة العاملة بالدول العربية خلال عام 2014 بحوالي 124 مليون عامل، وبلغ معدل البطالة التي تتركز بين الشباب المتعلم نحو 11.4%، وتواجه الدول العربية عدداً من التحديات الاقتصادية خلال عام 2015 على رأسها انخفاض وتيرة النمو وتباطؤ تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية مما لا يمكنها معه من تحقيق إنجاز ملموس على صعيد خفض معدل البطالة الذي يمثل أحد أهم تحدياتها الاقتصادية.

## • أسواق المال العربية

مثل عام 2015 تحدياً لأسواق المال العربية حيث تواصل التراجع في أدائها والذي بدأ منذ العام 2014 مع بدء انخفاض أسعار النفط العالمية، وخسرت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال العام 2015 نحو 143.6 مليار دولار من قيمتها السوقية لتصل في نهايته إلى 1059.5 مليار دولار أو ما يعادل 38% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقابل 1203.1 مليار دولار أي نحو 44.3% من الناتج في نهاية العام 2014، وتجدر الإشارة إلى أن خسائر الأسواق المالية العربية ارتفعت منذ بدء الانخفاض في أسواق النفط العالمية لتصل إلى حوالي 320 مليار دولار ما يعادل نحو 24% من القيمة السوقية الإجمالية لها.

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية هو العامل الأبرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال العام 2015 خصوصاً لدى الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أنه لم يكن العامل الوحيد، فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصادات الناشئة وتحديداً الاقتصاد الصيني إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية سلباً على أداء أسواق المال في الاقتصادات الناشئة والنامية ومنها اقتصادات الدول العربية، وتراجعت مؤشرات الاسعار للأسواق المالية العربية ومنها الأسواق الخليجية خلال العام 2015 بنسبة متفاوتة في المقابل كان أداء سوق ابوظبي للأوراق المالية الأفضل نسبياً بين أسواق دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية، وعكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة هذه التطورات خلال عام 2015 حيث انخفض بنسبة 14.1%.

وعرفت الأسواق العربية خلال عام 2015 شح في السيولة كما تعبر عنه مؤشرات التداول فقد بلغت قيمة الاسهم المتداولة خلال العام حوالي 500.5 مليار دولار، بنسبة تراجع وصلت إلى حوالي 48.0% بالمقارنة مع القيمة المماثلة المسجلة خلال العام 2014 البالغة نحو 835.3 مليار دولار. لينخفض بناء عليه معدل دوران الاسهم العربية من نحو 69.4% عام 2014 إلى نحو 44.4% عن عام 2015.

## • المديونية العربية

من المتوقع بناء على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن يرتفع الدين العام الخارجي للدول العربية إلى 922 مليار دولار عام 2015 ثم إلى 974 مليار دولار عام 2016، وأن يبلغ مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 43.4% عام 2015،

وذلك بعد أن كان حجم المديونية الخارجية الاجمالية للدول العربية قد بلغ نحو 891.3 مليار دولار في العام 2014.

## 3. الأوضاع الاقتصادية الخليجية

### • الناتج المحلي الاجمالي

فيما يتعلق باتجاهات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، فلقد أشار تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" إلى استمرار تأثير الاقتصادات الخليجية في عام 2015 بالتطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، خاصة فيما يتعلق ببطء تعافي النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وعلى رأسها النفط الذي فقدت أسعاره في عام 2015 نحو 49% من مستواها المسجل عام 2014. إضافة لما سبق، تأثر عدد من الدول الخليجية خلال عام 2015 بالتطورات الداخلية التي لا زالت تؤثر على الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان. في مواجهة هذه التطورات لجأت دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية إلى الإبقاء على الانفاق العام عند مستويات داعمة للنمو مع تركيز أكبر على اعتبارات الاستدامة المالية، إضافة إلى لجوء بعضها إلى زيادة كميات الإنتاج النفطي للتخفيف من أثر تراجع أسعار النفط على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية. على الجانب الآخر، تواصل استقادة الدول العربية المستوردة للنفط للعام الثاني على التوالي من عدة عوامل أهمها التحسن التدريجي للأوضاع الداخلية، وما نتج عنه من دعم لمستويات الاستهلاك والاستثمار، إضافة إلى التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية التي شرع بعضها في تبنيها منذ عام 2011. استناداً لما سبق، تشير التقديرات إلى تسجيل الدول العربية كمجموعة معدل نمو يقدر بنحو 3.2% عام 2015، مدعوماً بشكل رئيس بالنمو معتدل الوتيرة في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، وهو ما سيخفف من تأثير تباطؤ معدل نمو مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط.

على مستوى الأداء داخل هذه المجموعة، من المتوقع ظهور تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط وسياسات التصحيح المالي على النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2016، وهو ما يتوقع على ضوءه انخفاض معدل نمو دول المجلس إلى 2.5% عام 2016، فيما يتوقع ارتفاع النمو إلى 2.6% عام 2017 مدعوماً بالارتفاع المتوقع لأسعار النفط والانحسار التدريجي لأثر سياسات التصحيح المالي. أما البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط، فمن المتوقع أن تنمو بنسبة 3.8% عام 2016، وبنحو 6.7% عام 2017 بفرض تحسن الأوضاع الداخلية، وهذا النمو يعكس بالأساس ضعف النشاط الاقتصادي في السنوات السابقة. على الجانب الآخر، من المتوقع تواصل النمو مرتفع الوتيرة في الدول العربية المستوردة للنفط، حيث من المتوقع أن تنمو بنسبة 3.8% في عام 2016 و 4.3% عام 2017، في ظل التوقعات باتجاه الأوضاع الداخلية في هذه البلدان نحو الاستقرار وتعافي القطاعات الاقتصادية الرئيسية المولدة للقيمة المضافة نظراً للنمو المتوقع في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. كما سيشكل المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في تلك البلدان أساساً دافعاً للنمو، خاصة فيما يتعلق بإصلاحات زيادة الطاقة الانتاجية وتعزيز التنافسية.

**الجدول رقم (1)**  
**مؤشرات الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**  
**خلال الفترة 2014-2017 - النمو السنوي %**

توقع		فعلي			
2017		2016		2015/*	2014
متوسط التوقعات	المركز الاحصائي	متوسط التوقعات/**	المركز الاحصائي		
2.6	3.4	2.3	2	3	3.5
النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (2010=100)					
-	6.6	-	-11	14.9-	1.4
النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (2010=100)					
-	3.9	-	3.5	4.3	5.2
النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالاسعار الثابتة (2010=100)					

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا" انخفاض متوسط النمو غير النفطي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.75% في 2016 مع تشديد السياسة المالية العامة وتناقص السيولة في القطاع المالي وذلك مقارنة مع نمو بنسبة 3.75% في عام 2015. ومن المتوقع أن يتحسن النمو غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي إلى 3% في عام 2017 مع انخفاض وتيرة التشفير المالي.

وتعتمد دول التعاون الخليجي بشكل رئيسي على إيرادات النفط لتمويل برامج ضخمة للإنفاق الحكومي والحفاظ على عدد ضخم من الموظفين الحكوميين وكذلك في دعم أسعار الطاقة والمياه وغيرها من الخدمات لمواطنيها. لكن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 بواقع النصف تقريباً ضغط على موازنات الدول الخليجية ليجبرها على تبني إجراءات تقشفية لم يسبق لها مثيل من بينها خفض المزايا والمكافآت لموظفي الحكومة وتقليص دعم الطاقة وفرض ضرائب جديدة للتأقلم مع أسعار النفط المترابطة.

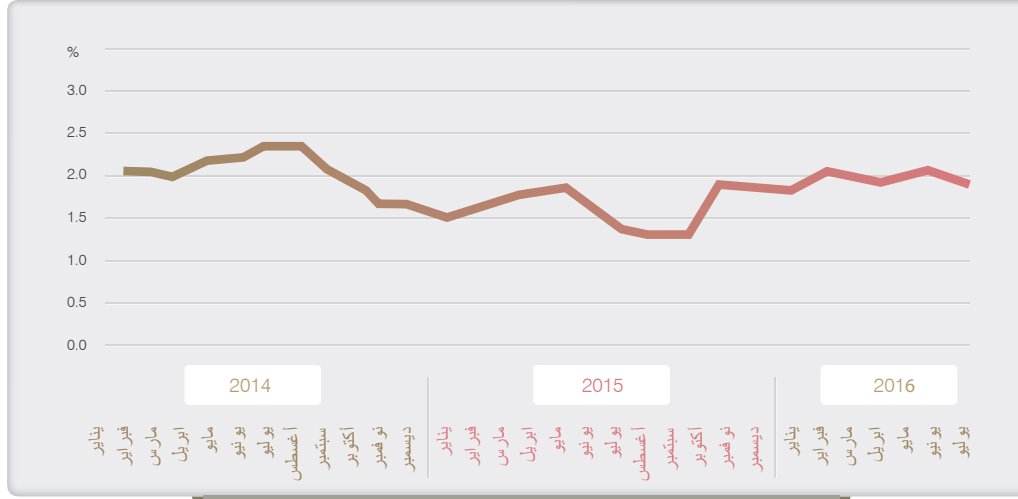
وأوضح التقرير انه على المدى المتوسط يتوقع أن يؤدي تراجع العبء الضريبي والتحسن الجزئي في أسعار النفط إلى ارتفاع النمو غير النفطي في مجلس التعاون إلى 5.3% وهو أقل بكثير من متوسط الفترة ما بين عام 2000 و2014 والذي بلغ 7%. وتسعى دول الخليج منذ فترة طويلة لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن إيرادات النفط والغاز التي اعتمدت عليها لسنوات.

وأضاف الصندوق أن هبوط أسعار النفط والصراعات المستمرة يشكلان عبئاً على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مشيراً إلى أن أجواء عدم اليقين الناجمة عن الصراعات في العراق وليبيا وسوريا واليمن تتسبب في ضعف الثقة بينما يؤثر انخفاض أسعار النفط على الصادرات والنشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط. وتوقع الصندوق أن تحقق المنطقة إجمالاً نمواً متواضعاً بمعدل 3.5% في 2016 مع تحسن طفيف متوقع في 2017.

**• التضخم**

سجل التضخم الخليجي عام 2016 لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً بمقدار 1.8% في شهر مارس 2016 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015م.

## الشكل رقم (1) التضخم الخليجي العام (غير السكني)



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

## الجدول رقم (2) معدلات التضخم الوطنية

الدول	الرقم القياسي، سنة الأساس الوطنية		التغير، %	
	يوليو 2015	يونيو 2015	يوليو 2016	يوليو 2016 / يوليو 2015
الإمارات	126.0	127.9	128.3	0.3
البحرين	123.5	127.9	127.8	0.1-
السعودية	133.0	138.0	138.1	0.1
عمان	102.7	103.8	104.1	0.3
قطر	105.5	107.6	108.5	0.8
الكويت	137.5	141.6	141.7	0.1

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويعتمد التضخم الخليجي العام على الأرقام القياسية الوطنية للدول حيث يتم تجميعها في رقم خليجي موحد باستخدام تقديرات تعادل القوة الشرائية لنفقات استهلاك الأسر الوطنية ذات الصلة باستثناء مجموعة "السكن، والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى".

وتشير الإحصائيات الى انه عند مقارنة مؤشر الرقم القياسي الخليجي لشهر مارس 2016م مع شهر فبراير الماضي من نفس العام، يلاحظ أن التضخم الخليجي لم يسجل أي ارتفاع يذكر.

أما بالنسبة للمجموعات السلعية في شهر مارس 2016م مقارنة بشهر مارس من عام 2015م فقد سجلت مجموعة التبغ أعلى تضخم خليجي بلغ 13.9%، فيما سجلت مجموعة النقل نسبة ارتفاع قدرها 2.4% ومجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 1.3%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.6% خلال شهر مارس 2016م.

وسجل مؤشر التضخم الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل مجموعة السكن) في شهر مارس 2016م معدلات تراوحت ما بين 0.1% في سلطنة عمان و4.3% في المملكة العربية السعودية مقارنة بالشهر المماثل من عام 2015م بحسب آخر الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشهدت المملكة العربية السعودية تسجيل أعلى نسبة تضخم مقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى حيث بلغ معدل التضخم فيها 4.3%، تلتها مملكة البحرين ودولة قطر بنسبة 3.3% لكل منهما، ودولة الكويت بنسبة 3.1%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.4%، والسلطنة بنسبة 0.1%.

وعند مقارنة مؤشر الرقم القياسي العام لشهر مارس 2016م مع فبراير 2016م، يلاحظ أن التضخم سجل ارتفاعاً طفيفاً في دولة الكويت بنسبة 0.7%، ومملكة البحرين بنسبة 0.5%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 0.2%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.1%، وفي المقابل سُجل انخفاض في السلطنة بنسبة 0.3%، بينما استقرت أسعار دولة قطر عند مستوياتها السابقة.

### الجدول رقم (3) التضخم الخليجي العام

التغير، %

الرقم القياسي، 100 = 2007

يوليو 2016	يوليو 2016	يوليو 2016	يونيو 2015	يوليو 2015	الأوزان	المجموعات الرئيسية
0.1	0.5	146.5	145.8	146.3	%25.5	الأغذية والمشروبات
14.6	0.0	183.3	183.3	160.0	%0.5	التبغ
3.6	-0.4	114.3	114.8	110.3	%11.0	الملابس والأحذية
1.6	0.0	136.7	136.7	134.5	%10.0	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية
4.5	0.1	120.9	120.7	115.7	%2.6	الصحة
5.4	0.2	124.2	123.9	117.8	%15.0	النقل
0.5	0.2-	95.7	95.9	95.3	%9.9	الاتصالات
0.8	0.4	121.1	120.6	120.1	%5.2	الثقافة والترفيه
4.4	0.0	146.8	146.8	140.5	%4.6	التعليم
0.5-	0.6-	133.1	134.0	133.7	%7.1	المطاعم والفنادق
2.3	1.0	131.6	130.2	128.5	%8.7	السلع والخدمات المتنوعة
2.0	0.2	129.6	129.4	127.1	%100.0	كل المجموعات المكونة للرقم القياسي عدا السكن

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وقد سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات في شهر مارس 2016م مقارنة بالشهر نفسه من عام 2015م ارتفاعاً في معظم دول مجلس التعاون، حيث ارتفعت الأسعار في دولة الكويت بنسبة 4.1%، تلتها مملكة البحرين بنسبة 3.9%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.7%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 0.6%، وفي المقابل سجل انخفاض في كل من دولة قطر بنسبة 1.9%، والسلطنة بنسبة 1.4%.

وشهدت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعاً في كل دول مجلس التعاون في شهر مارس 2016م مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، حيث سجلت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً قدره 8.5%، ودولة الكويت بنسبة 6.3%، ودولة قطر بنسبة 5.4%، ومملكة البحرين بنسبة 4%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 3.7%، والسلطنة بنسبة 0.4%.

وسجلت مجموعة النقل ارتفاعاً في معظم دول مجلس التعاون في شهر مارس 2016م مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، حيث سجلت مملكة البحرين ارتفاعاً بنسبة 13.1%، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 12.4%، ودولة قطر بنسبة 1.5%، والسلطنة بنسبة 1.3%، وفي المقابل سجل انخفاض في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9.1%، ودولة الكويت بنسبة 1.4%.

وفيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية للإنفاق الأكثر ارتفاعاً حسب كل دولة خلال شهر مارس 2016م مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، أظهرت البيانات تصدر المجموعات التالية حسب كل دولة: مجموعة التبغ في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 27.8% و19.8% على التوالي، ومجموعة الثقافة والترفيه في دولة قطر بنسبة 11.2%، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.3% و3.7% على التوالي، ومجموعة التعليم في السلطنة بنسبة 3%.

في المقابل أشارت البيانات إلى أن أكثر المجموعات انخفاضاً في شهر فبراير 2016م مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي حسب كل دولة من دول المجلس كانت على النحو التالي:

مجموعة النقل في كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بنسبة 9.1% و1.4% على التوالي، ومجموعة المطاعم والفنادق في المملكة العربية السعودية بنسبة 3.4%، ومجموعة الملابس والأحذية في مملكة البحرين بنسبة 2.5%، ومجموعة الأغذية والمشروبات في كلٍ من دولة قطر والسلطنة بنسبة 1.9% و1.4% على التوالي.

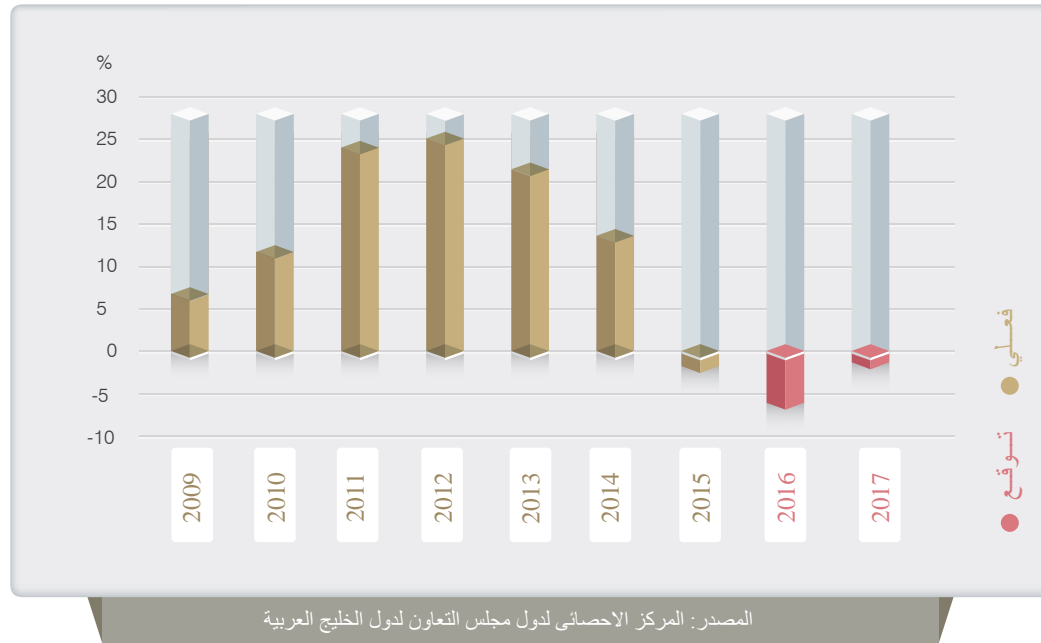
#### • التجارة الخارجية

أظهرت إحصائيات التجارة البينية بين دول مجلس التعاون التي نشرها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن قيمة حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ ما يقارب 1336.7 مليار دولار مقابل 14030.8 مليار دولار خلال عام 2013 م، وأن حجم الواردات لدول المجلس ارتفعت بنسبة 2.4% من 465.1 مليار دولار في عام 2013 م إلى 476.0 مليار دولار في عام 2014 م. كما أن قيمة الصادرات لدول مجلس التعاون بلغت 860.7 مليار دولار خلال عام 2014 مقارنة بـ 938.7 مليار دولار في عام 2013 م وبنسبة انخفاض قدرها 8.3%.

كما أن إعادة التصدير بدول المجلس نمت ما نسبته 1.9% لتصل إلى 88 مليار دولار خلال نفس الفترة.

أما عن الميزان الجاري فمن المتوقع أن يتراجع الميزان الجاري في عام 2016 م ليصل إلى عجز بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية نتيجة تراجع الصادرات السلعية. ومع تحسن أسعار النفط في عام 2017 م من المتوقع أن يتحسن الميزان الجاري ليصل إلى عجز بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الجارية في نفس العام. حيث يؤثر تراجع الصادرات السلعية المرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط والغاز (وزيادة الواردات السلعية والخدمات، وزيادة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج في تعميق العجز في الميزان الجاري. ومن المتوقع أن يؤدي العجز في الميزان الجاري إلى تراجع ميزان المدفوعات العام لمجلس التعاون وانخفاض مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية في عامي 2016 و2017 م.

### الشكل رقم (2) الميزان التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) (%)



## الاستثمار الأجنبي المباشر

## التطورات النقدية

يضا ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية (حسابات) التوفير ولأجل وكذا الودائع بالعملة الأجنبية إلى 1186.8 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 1141.1 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014 بنسبة نمو بلغت نحو 4.0%.

فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصادات الناشئة وتحديداً الاقتصاد الصيني إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ومخاوف العودة إلى السياسات النقدية الاعتيادية، سلباً على أداء أسواق المال في الاقتصادات الناشئة والنامية ومنها اقتصادات الدول العربية، وقد تراجع المؤشر العام لأسعار الأسهم في "سوق الإمارات المالي" بنسبة - 6.55% خلال 2015 مقارنة بالعالم 1.4، وبلغ إجمالي قيمة التداول 209.4 مليارات درهم عام 2015 بعد أن 4%.

## التضخم

ان انخفاض نسبة التضخم سينعكس إيجاباً على الأفراد لأنه يعني انخفاض الأسعار، مما يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية العامل الأبرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015 خاصة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انعكس الانخفاض المتواصل في أسعار النفط

## الانفاق الاستهلاكي

نجم عن التغييرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و 2015 تراجع الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة في العام 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2014، وقد اتجهت الدولة خلال عامي 2015 و 2016

باعتبارها ركناً أساسياً لتلوج الاقتصاد المغربي القائم على البحوث والابتكار كما أنها تعمل حالياً على الانتهاء من ثلاثة قوانين سنسهم في تطوير القطاع الصناعي، هي مشروع القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإغراق والتدابير

## القطاع المالي والنقدي

انخفضت الودائع الحكومية نتيجة استمرار الانخفاض في أسعار النفط مما أدى إلى تباطؤ نمو عرض النقد، غير أن البنوك وبفضل تحسن نوعية محافظ قروضها ظلت قادرة على زيادة الائتمان وإن كان بمعدلات معتدلة، باستثناء إقراضها للحكومة الذي شهد نمواً أكثر مقارنة بالسنوات السابقة وعليه فقد تمكنت البنوك من توفير التمويل على أساس سنوي خلال أشهر العام الجاري أغسطس 2015 وفقاً لبيانات الهيئة الاتحادية للتأهيلية والإحصاء، وهو أدنى معدلات التضخم على أساس سنوي خلال أشهر العام الجاري

## المالية العامة

واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عامي 2015 و 2016 بالتركيز على ضبط وترشيد مستويات الانفاق الجاري واستمرار الانفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي

ومافظ إقليم اسبانيا وأستراليا وحجز المحيط الهادي على صدارته في ترتيب شركاء الدولة في التجارة عبر النفطية، بحصة قيمتها 108.3 مليارات درهم، بنسبة 42% من إجمالي التجارة غير النفطية للدولة خلال الربع الأول من عام 2016، بينما سجلت حصة التجارة غير النفطية للدولة مع دول مجلس التعاون الخليجي 9% من إجمالي



ثانياً: أداء الاقتصاد الوطني

2

كما أن وزارة الاقتصاد تقوم حالياً بإعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة تتضمن تقديم التسهيلات الإدارية والتمويلية والتسويقية ومعالجة العقبات التي تعترض سبيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركناً أساسياً لبلوغ الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكار. كما انها تعمل حالياً على الانتهاء من ثلاثة قوانين ستسهم في تطوير القطاع الصناعي، هي: مشروع القانون الاتحادي بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية الوقائية، ومشروع قانون اتحادي بتعديل القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 2002 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وأخيراً مشروع القانون الاتحادي لتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1979 بشأن تنظيم الصناعة.

## 2. الانفاق الاستهلاكي

نجم عن التغيرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و 2015 تراجع الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة في العام 2015 مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة بالعام 2014، وقد اتجهت الدولة خلال عامي 2015 و 2016 نحو التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، ومن ثم ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من 172.4 مليار درهم عام 2014 إلى 179.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 3.8%.

في حين تراجع الإنفاق الخاص من 633.2 مليار درهم عام 2014 إلى 613.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 3.1% نتيجة اتجاه الأفراد والعائلات إلى ترشيد استخدام الدخل والحد من الإنفاق الاستهلاكي عبر شراء السيارات والسلع الاستهلاكية وزيادة الوعي بأهمية الادخار من خلال تجنب جزء من الدخل للاستثمار عن طريق البنوك وغيرها من المشروعات.

## 1. الناتج المحلي الاجمالي

قفز الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة من نحو 510.9 مليار درهم خلال عام 2006 الى 1.47 تريليون درهم في عام 2014 ثم الى 1.58 تريليون درهم في عام 2015 مع توقعات بوصوله الى 1.8 تريليون درهم عام 2016.

حقق الاقتصاد الوطني نمواً بنحو 3.6% خلال 2015، مدعوماً بالأداء القوي للقطاعات غير النفطية، الذي يعوض ضعف مستويات نشاط القطاع النفطي.

من المتوقع أن يصل نمو القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية إلى 3.6% في عام 2016. وهذه النتائج تحققت نتيجة الأداء الاقتصادي الجيد الذي حققته الدولة والتي من المتوقع ان يستمر خلال العام الجاري والسنوات المقبلة، كما ان اتجاه الدولة نحو تبني سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية يحفز النمو الاقتصادي، وساعد على ذلك متانة اقتصاد الدولة وتوافر الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة لديها، والتي أتاحت رغم تراجع الموارد النفطية، تزايد الإنفاق الحكومي بنسبة تراوح بين 4.5% و 6% عن مستواه قبل انخفاض أسعار النفط حسب التقارير الدولية والإقليمية، الأمر الذي انعكس على حدوث نمو إيجابي لكل القطاعات غير النفطية خلال عام 2015.

ومما يدعم الأداء الاقتصادي الجيد للدولة تطورات النشاط الاقتصادي العالمي، وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الأسواق الآسيوية والإفريقية الرئيسة التي تعد أسواقاً مهمة لنشاط إعادة التصدير الذي يشكل نحو 40% من إجمالي صادرات الدولة، كما ان استمرار وتيرة العمل بالمشروعات الاستراتيجية المهمة مثل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الخاصة باستضافة الإمارات لفعاليات «إكسبو 2020»، وتوسعة المطارات وشبكة قطار الاتحاد ووسائل النقل الجوي والبحري، بالإضافة إلى الطرق والمواصلات والمرافق السياحية، والبنية التحتية الإلكترونية، والعقارات والخدمات المالية والصناعة، ودعم الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، واستحداث قطاعات جديدة كالإقتصاد الإسلامي.



## الجدول رقم (4) الإنفاق الاستهلاكي النهائي لعامي 2014 و 2015 (مليار درهم)

البيان	2014	2015	نسبة النمو %
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	172.4	179.0	3.8 %
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	633.2	613.5	- 3.1 %
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	805.6	792.5	- 1.6 %
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/ الناتج الاجمالي الحقيقي	70.6 %	66.9 %	-

المصدر: إدارة الإحصاءات الاقتصادية، قسم الحسابات الوطنية والتمويل الحكومي، الهيئة الاتحادية للإحصاء والتقدير، أريية، يونيو 2016

وسجلت أسعار مجموعة الأحذية والملابس أعلى ارتفاع بلغ 6% خلال أغسطس 2016 مقارنة مع أغسطس 2015، تليها خدمات التعليم بنسبة 3.8% وأسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 2.7%، والأغذية والمشروبات بنسبة 1.7%، والمطاعم والفنادق وخدمات الصحة بنسبة 0.5%. في المقابل، سجلت أسعار خدمات النقل تراجعاً كبيراً بلغ 12.1%، كما تراجع أسعار الاتصالات بنسبة 0.1%، والترويج والثقافة بنسبة 0.08%.

ان انخفاض نسبة التضخم سينعكس إيجاباً على الأفراد لأنه يعني انخفاض الأسعار، مما يساعد على رفع مستوى معيشة الأفراد كما انه سوف يشجع على مزيد من الاستثمارات لان المستثمر يكون اكثر ثقة باحتفاظه بقيمة الأموال التي استثمرها، مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي.

### 4. الاستثمارات

#### 1.4 الاستثمارات المحلية

على الرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط عام 2015 بنسبة كبيرة، و ما نجم عنها من تراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الشق الأكبر من الإيرادات العامة للدولة التي يعول عليها في الإنفاق على أغراض التنمية، إلا أنه وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنوع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات واستكمال المشروعات اللازمة لمعرض اكسبو 2020، استمرت الدولة في الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض والاحتياطيات المالية المتراكمة المتاحة لديها حيث قام القطاعين الخاص والعام بزيادة الاستثمارات لتمويل المشروعات الاستراتيجية بمجالات الطاقة والسياحة وغيرها والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية.

وتشير البيانات الموضحة بالجدول رقم (5) إلى تطور إجمالي استثمارات الدولة بالأسعار الجارية من نحو 336.9 مليار درهم

ارتفع معدل التضخم في الإمارات في شهر أغسطس 2016 بنسبة 0.5%، مقارنة مع أغسطس 2015 وفقاً لبيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وهو أدنى معدلات التضخم على أساس سنوي خلال أشهر العام الجاري، حيث تراوحت نسب الزيادة في التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2016 بين 1.7% إلى 2.5%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015. وأشارت البيانات إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليصل إلى 127.89 نقطة في أغسطس 2016، مقابل 127.19 في أغسطس 2015. كما أشارت البيانات أن معدل التضخم تراجع في ثلاث إمارات هي رأس الخيمة وعجمان والفجيرة بنسب 1.7% و 0.5% و 0.1% على التوالي، بينما ارتفع في أبوظبي ودبي وأم الفيوين والشارقة بنسب 0.5%، و 2.5%، و 0.6%، و 0.3% على التوالي.

وكمحصلة لذلك تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 805.6 مليار درهم عام 2014 إلى 792.5 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع قدرها 1.6%، كما تراجع نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين العامين من 70.6% عام 2014 إلى 66.9% عام 2015 وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (4).

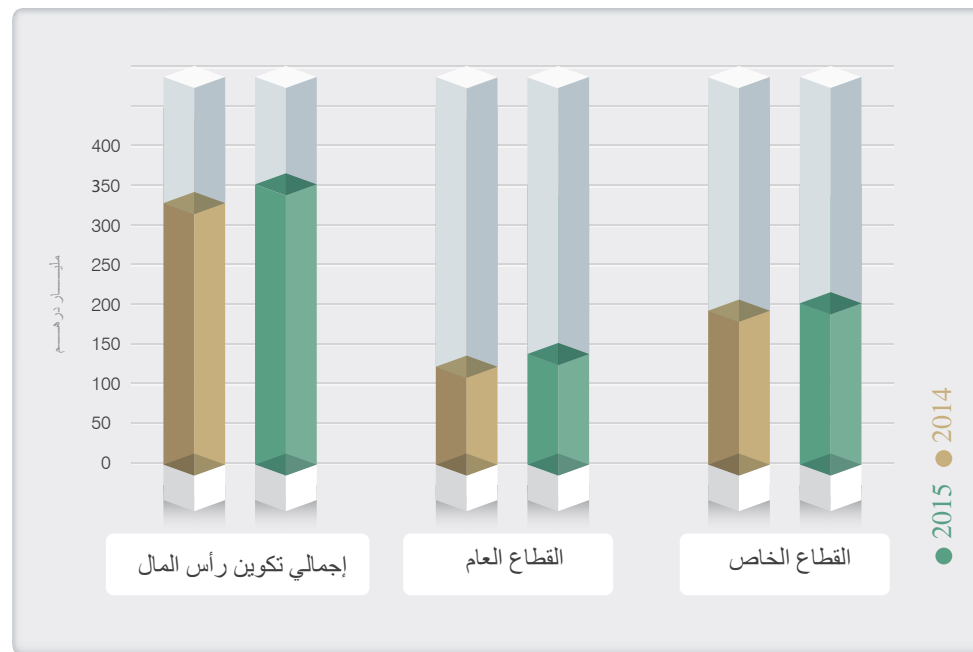
### 3. التضخم

بلغ معدل التضخم لأسعار المستهلك في الإمارات 4.07% خلال عام 2015، ليرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 125.75، مقارنة مع 120.84 خلال عام 2014، بحسب تقرير الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

الجدول رقم (5)  
إجمالي تكوين رأس المال حسب  
القطاعات بالأسعار الجارية  
لعامي 2014, 2015 (مليار درهم)

النمو %	2015		2014		البيان
-	المساهمة %	القيمة	المساهمة %	القيمة	
% 5.2	% 100.0	354.4	% 100.0	336.9	إجمالي تكوين رأس المال
% 8.0	% 41.1	145.8	% 40.1	135.0	القطاع العام
% 3.3	% 58.9	208.6	% 59.9	201.9	القطاع الخاص

المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية والاحصاء، تقديرات أولية، يونيو 2016



المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية والاحصاء، تقديرات أولية، يونيو 2016

الشكل رقم (3)  
إجمالي تكوين رأس المال حسب  
القطاعات بالأسعار الجارية  
لعامي 2014, 2015 (مليار درهم)

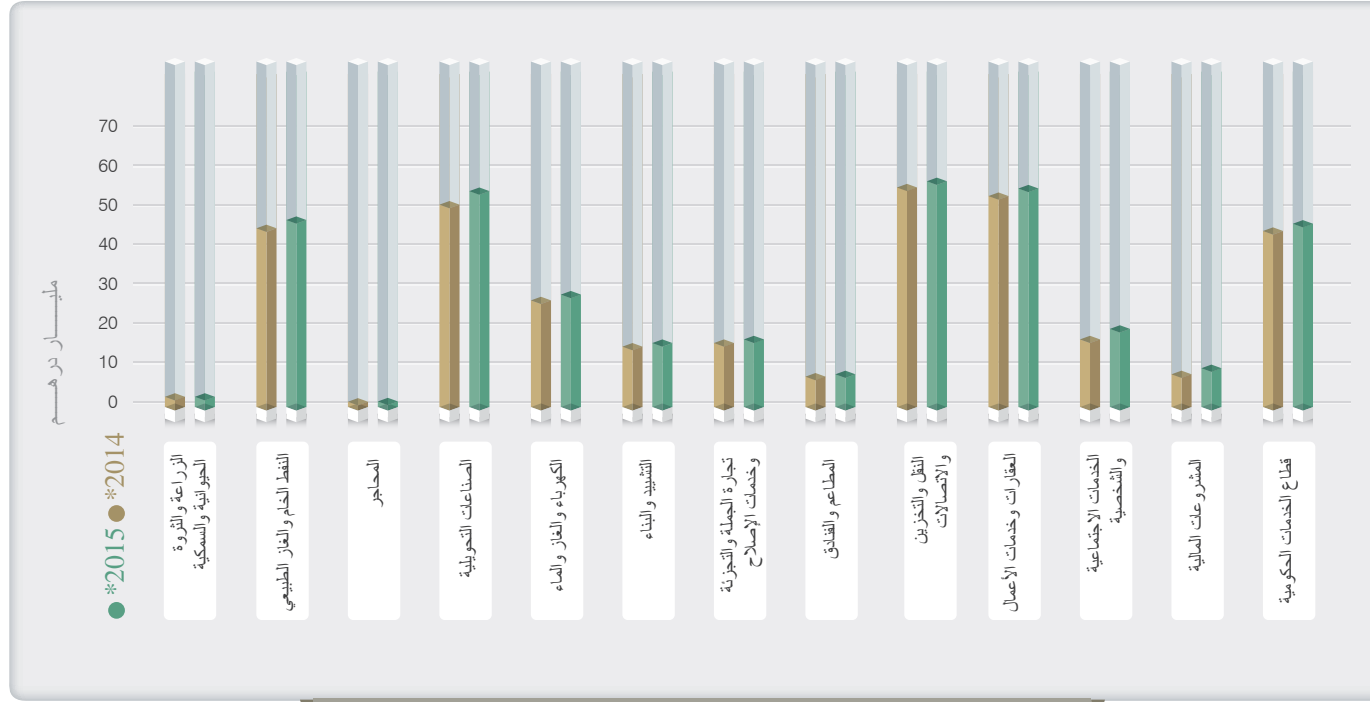
• تحليل هيكل الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية

*2015		*2014		القطاعات الاقتصادية
المساهمة %	القيمة	المساهمة %	القيمة	
0.3%	1.0	0.3%	1.0	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
13.2%	46.9	13.2%	44.6	النفط الخام والغاز الطبيعي
0.1%	0.5	0.1%	0.5	المحاجر
14.9%	52.8	14.9%	50.2	الصناعات التحويلية
7.8%	27.8	7.9%	26.5	الكهرباء والغاز والماء
4.4%	15.6	4.4%	14.9	التشييد والبناء
4.9%	17.3	4.9%	16.4	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
2.1%	7.5	2.1%	7.1	المطاعم والفنادق
16.2%	57.3	16.1%	54.4	النقل والتخزين والاتصالات
15.3%	54.4	15.3%	51.7	العقارات وخدمات الأعمال
5.4%	19.3	5.5%	18.4	الخدمات الاجتماعية والشخصية
2.6%	9.1	2.5%	8.6	المشروعات المالية
12.6%	44.8	12.6%	42.6	قطاع الخدمات الحكومية
100.0%	354.4	100.0%	336.9	المجموع

الجدول رقم (6)  
إجمالي تكوين رأس المال الثابت  
حسب القطاعات الاقتصادية  
لعامي 2014 و 2015

المصدر : الهيئة الاتحادية للإحصاء ، بيانات أولية ، يونيو 2016

## الشكل رقم (4) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لعامي 2014 و 2015



المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، تقديرات أولية، يونيو 2016

الذي نفذ نحو 12.6% من الاستثمارات، وقد استحوذت تلك القطاعات الخمسة مجتمعة على نحو 72.2% من إجمالي حجم الاستثمارات المنفذة عام 2015.

### 2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر

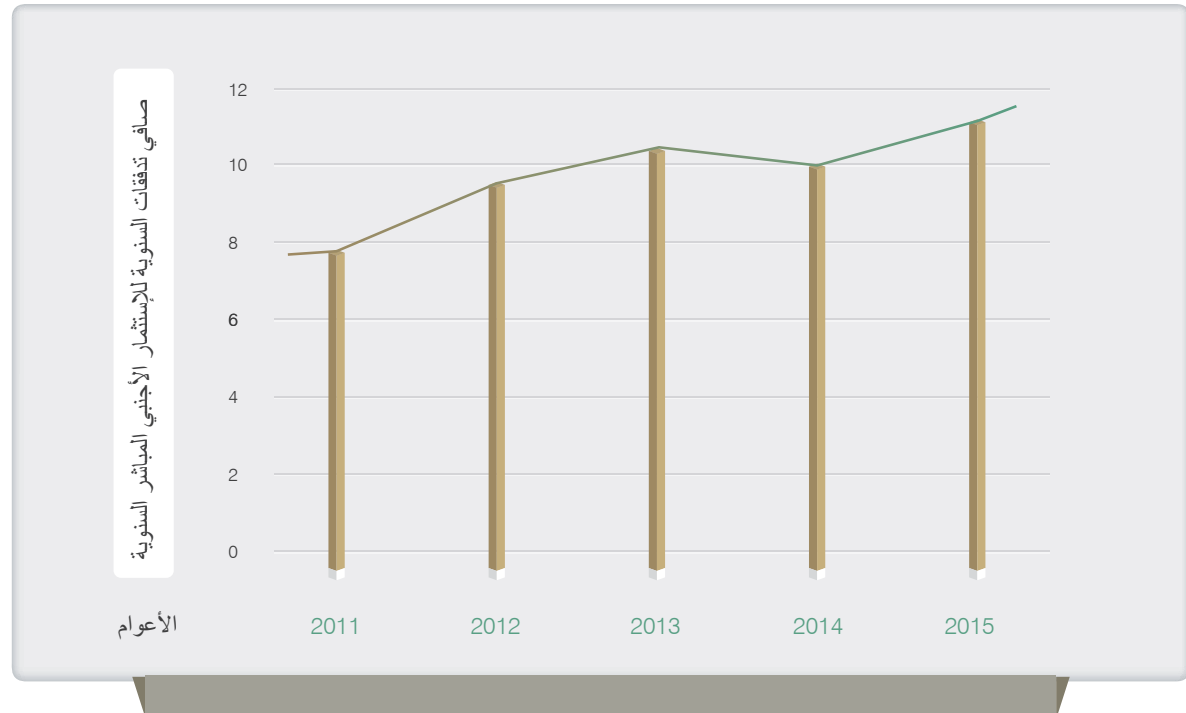
طبقاً للإحصائيات الصادرة عن "الأونكتاد" استمر تصاعد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى الدولة للعام

والاتصالات الأخرى على 16.2% من إجمالي الاستثمارات المنفذة بكافة القطاعات الاقتصادية وجاء الأول بين كافة القطاعات خلال عام 2015، تلاه قطاع العقارات وخدمات الأعمال الذي استحوذ على نحو 15.3% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، ثم قطاع الصناعات التحويلية الذي نفذ 14.9% من إجمالي الاستثمارات، ثم قطاع النفط والغاز الطبيعي الذي نفذ نحو 13.2% من حجم الاستثمارات، تلاه قطاع الخدمات الحكومية

عام 2014، إلى 354.4 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت 5.2%، وذلك كمحصلة لتزايد استثمارات القطاع العام من 135.0 مليار درهم عام 2014 إلى 145.8 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت 8.0%، وتزايد مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات من 201.9 مليار درهم عام 2014 إلى 208.6 مليار درهم عام 2015 بنسبة نمو بلغت نحو 3.3%. من أرقام الجدول يتبين استحواد قطاع النقل والتخزين



### الشكل رقم (5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الأعوام 2011-2015



## الجدول رقم (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011 - 2015 (بالمليار دولار)

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	العام
85.4	7.7	2011
95.0	9.6	2012
105.5	10.5	2013
115.6	10.1	2014
126.6	11.0	2015
<b>10.3%</b>	<b>9.3%</b>	متوسط النمو %

المصدر : تقارير الأونكتاد لسنوات مختلفة

قطاع الصناعات المعدنية الأساسية بحصة تقترب من 25%، ثم صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية بنسبة 15%، أما صناعة منتجات تكرير النفط فتستحوذ على ما نسبته 6.7%.

ومن المتوقع أن يشهد العام الحالي 2016 مزيد من النمو في حجم الاستثمارات الأجنبية في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، والانتهاج من المشروعات الاستثمارية اللازمة للاعداد للحدث العالمي اكسبو 2020 بالدولة، واعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها بأكثر من 300 مليار درهم.

كما احتضنت الدولة خلال العام 2016 "ملتقى الاستثمار السنوي العالمي" بدبي تحت عنوان "أوجه الاستثمار الأجنبي الجديدة... السمات البارزة وأفضل الممارسات" الذي يعد منصة عالمية لكل المهتمين بالشأن الاستثماري في العالم من صناعات القرار والمسؤولين الحكوميين والمستثمرين ورواد الأعمال والخبراء والمحللين من مختلف دول العالم لمناقشة أبرز القضايا الاقتصادية المتصلة بالتنمية المستدامة ورصد التغييرات الحاصلة في البيئة الاستثمارية العالمية وسماتها الجديدة في ظل الاكتشافات والتكنولوجيا المتطورة والتغييرات البيئية، واستشراف مستقبل الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يعد الملتقى فرصة لمختلف دول العالم لاستعراض الحوافز والسياسات ومناخ الاستثمار والفرص الاستثمارية الخاصة بهم.

### 5. تجارة خارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات 1.750 تريليون درهم (476.4 مليار دولار) خلال عام 2015 بنسبة نمو 10% مقارنة بعام 2014. وتؤكد هذه الأرقام زيادة تنافسية الدولة بوصفها عاصمة للتجارة الإقليمية والعالمية.

2014 إلى 87.4 مليار دولار عام 2015 وذلك وفقا لتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن الأونكتاد.

يعكس هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة تنوعا كبيرا، ويأتي قطاع العقارات وخدمات الأعمال في مقدمة القطاعات التي تستحوذ على الاستثمار الأجنبي المباشر ويستحوذ على نسبة 25.8% منها، يليها من حيث الأهمية النسبية قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 23.2% وثالثا قطاع المؤسسات المالية والتأمين بنسبة 20.2%، كما تحتل الصناعات التحويلية على صعيد جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة خاصة حيث بلغ حجم رأس المال المستثمر في الصناعات التحويلية حتى نهاية عام 2015 ما قيمته 127.6 مليار درهم، في حين تستحوذ صناعة المواد الغذائية والمشروبات على 31% منها، يليها

الخامس على التوالي وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2015 بحصة تصل إلى 27.5% وبقيمة تقارب من نحو 11.0 مليار دولار، بمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2015 بلغ نحو 9.3%، وبدا فقد تطور حجم الاستثمارات الأجنبية التراكمية الي الدولة وبلغ 126.6 مليار عام 2015 بعد أن كان 115.6 مليار دولار عام 2014، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2015 بلغ نحو 10.3%.

كما تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر مستثمر عربي في الخارج حيث تطور حجم استثماراتها بالخارج من 9.0 مليار دولار عام 2014 إلى 9.3 مليار دولار عام 2015، وبدا تطور رصيد استثماراتها التراكمية بالخارج من 66.3 مليار دولار عام



## 6. القطاع المالي والنقدي

انخفضت الودائع الحكومية نتيجة استمرار الانخفاض في أسعار النفط مما أدى إلى تباطؤ نمو عرض النقد، غير أن البنوك وبفضل تحسن نوعية محافظ قروضها ظلت قادرة على زيادة الائتمان وإن كان بمعدلات معتدلة، باستثناء إقراضها للحكومة الذي شهد نمواً أكثر مقارنة بالسنوات السابقة، وعليه فقد تمكنت البنوك من توفير التمويل الذي تحتاجه القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، وبوجه عامة ظل القطاع المصرفي بالدولة متمتعاً برسملة جيدة وسيولة كافية، وواصل القطاع المالي والنقدي نموه الإيجابي الذي حققه عام 2014 وحقق زيادة كبيرة عام 2015 حيث ارتفع ناتج القطاع بالأسعار الجارية إلى نحو 132.8 مليار درهم مقابل 122.4 مليار درهم عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 8.5% بالأسعار الجارية، ونسبة نمو حقيقي بلغت 3.0%، وارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 8.3% عام 2014 إلى 9.8% عام 2015، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع المشروعات المالية في ناتج القطاعات غير النفطية (بالأسعار الجارية) من 12.6% عام 2014 إلى 12.8% عام 2015، في دلالة على استمرار التقدم في تحقيق أهداف وغايات سياسة تنوع مصادر الدخل.

### 1.6 تطورات الأسواق المالية

كان تأثير الانخفاض في أسعار النفط العالمية العامل الأبرز في تراجع أداء أسواق المال العربية خلال عام 2015 خاصة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، حيث انعكس الانخفاض المتواصل في أسعار النفط في انكماش السيولة وعلى نظرة وثقة المستثمرين للأفاق المستقبلية لاقتصادات تلك الأسواق، إلا أن التراجع في أسعار النفط لم يكن العامل الوحيد، فقد انعكس التباطؤ في تعافي الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات أداء الاقتصادات الناشئة وتحديداً الاقتصاد الصيني إلى جانب تداعيات رفع أسعار الفائدة الأمريكية ومخاوف العودة إلى السياسات النقدية الاحترازية، سلباً على أداء أسواق المال في الاقتصادات الناشئة والنامية ومنها اقتصادات الدول العربية، وقد تراجع المؤشر العام لأسعار الأسهم

وبلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية مع احتساب تجارة المناطق الحرة بلغ 1.632 تريليون درهم خلال عام 2014، فيما حققت التجارة المباشرة 1.72 تريليون درهم (291.9 مليار دولار)، منها الواردات 696.4 مليار درهم والصادرات 132.2 مليار درهم وإعادة التصدير 243.7 مليار درهم.

وارتفع حجم تجارة المناطق الحرة لدولة الإمارات لعام 2014 إلى حوالي 560 مليار درهم (152.4 مليار دولار).. وتمكنت الدولة من تحقيق مراكز متقدمة في تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015 الصادر عن منظمة التجارة العالمية.

ولقد سجلت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة لدولة الإمارات 269.5 مليار درهم خلال الربع الأول من 2016، مستقرة تقريباً عند القيمة المحققة نفسها خلال الفترة نفسها من عام 2015، وذلك وفقاً للبيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للمجمارك. واستحوذت الواردات على أكثر من نصف التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، بقيمة 166.1 مليار درهم، بينما بلغت قيمة الصادرات 46.8 مليار درهم، وقيمة إعادة التصدير 56.6 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2016.

وحافظ إقليم آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي على صدارته في ترتيب شركاء الدولة في التجارة غير النفطية، بحصة قيمتها 108.3 مليارات درهم، بنسبة 42% من إجمالي التجارة غير النفطية للدولة خلال الربع الأول من عام 2016، بينما سجلت حصة التجارة غير النفطية للدولة مع دول مجلس التعاون الخليجي 9% من الإجمالي، بقيمة 24.2 مليار درهم.

وحلّ الذهب الخام والمشغول في المرتبة الأولى كأفضل السلع المستوردة خلال الربع الأول من عام 2016، بنسبة 15%، تمثل ما قيمته 24.5 مليار درهم من إجمالي الواردات غير النفطية، كما حلت صادرات الذهب في المركز الأول، بقيمة 12.6 مليار درهم، بنسبة 27% من إجمالي الصادرات غير النفطية للدولة، وحلّ الألماس غير المركب في المركز الأول كأفضل سلعة تمت إعادة تصديرها من الدولة إلى الخارج، بقيمة 11.5 مليار درهم بنسبة 20% من إجمالي إعادة التصدير.

## تطورات سوق الإمارات للأوراق المالية لعامي (2014-2015) جدول رقم (8)

البيان	2014	2015	نسبة النمو %
عدد الشركات المدرجة	125	128	2.4%
المؤشر العام لأسعار الأسهم ( نقطة )	4580.1	4279.8	-6.5%
القيمة السوقية للأسهم ( مليار درهم )	728.4	693.9	-4.7%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

## التطورات النقدية لعامي (2014 - 2015) الجدول (9)

البيان	2014	2015	نسبة النمو السنوي %
عرض النقد ( ن 1 )	436.1	456.9	4.7%
عرض النقد ( ن 2 )	1141.1	1186.8	4.0%
عرض النقد ( ن 3 )	1332.0	1342.8	0.8%

المصدر: المصرف المركزي، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2015 و فبراير 2016

في "سوق الإمارات المالي" بنسبة - 6.55% خلال 2015 مقارنة بالعام 2014، وبلغ إجمالي قيمة التداول 209.4 مليارات درهم عام 2015 بعد أن كانت 525.8 مليار درهم عام 2014، وتطور عدد الشركات المدرجة من 125 شركة عام 2014 إلى 128 شركة عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 2.4%، وانخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة من 728.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2014 إلى نحو 693.89 مليار درهم بنهاية ديسمبر عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -4.7%، كذلك انخفضت قيمة التداول من 86.7 مليار درهم بنهاية الربع الرابع من عام 2014 إلى 33.1 مليار درهم بنهاية الربع الرابع من عام 2015 وأغلق السوق عند 4279.81 نقطة في آخر جلسة تداول بالعام 2015، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (8).

كان أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الأفضل نسبياً بين أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2015 بناء على تقرير صندوق النقد العربي حيث سجل مؤشر السوق انخفاضاً بلغت نسبته 5.6% خلال العام 2015، فيما بلغت حصة تعاملات الأجنبي لدى سوقي دبي وأبوظبي أعلاها بين الأسواق العربية.

### 2.6 التطورات النقدية

ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد في البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية (أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب) إلى 456.9 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 436.1 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014 بنسبة نمو بلغت 4.7%.

أيضاً ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل وكذا الودائع بالعملة الأجنبية) إلى 1186.8 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 1141.1 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014 بنسبة نمو بلغت نحو 4.0%.



## الجدول رقم (10) التطورات المصرفية لعامي (2015 - 2014)

النمو نسبة %	2015	2014	البيان
%7.5	2478.4	2304.9	إجمالي الأصول
%3.5	1471.6	1421.3	إجمالي الودائع
%7.8	1485.0	1378.1	إجمالي الائتمان المصرفي
-	%100.9	%97.0	نسبة الائتمان / الودائع %

المصدر : المصرف المركزي ، تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الامارات العربية المتحدة ، 2015 و فبراير 2016

من 869 فرعا بنهاية العام 2014 إلى 874 فرعا بنهاية العام 2015) كما بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة بالدولة عند نفس المستوى عام 2015 أي 6 بنوك، وكذا بقي عدد البنوك الأجنبية عند نفس المستوى بعدد 20 بنكا (بلغ عدد فروعها 82 فرعا)، وارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة بالدولة إلى 2478.2 مليار درهم في نهاية عام 2015 مقابل 2304.9 مليار درهم في نهاية عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 7.5%، كما ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة بالدولة من 1421.3 مليار درهم عام 2014 إلى 1471.6 مليار درهم عام 2015

وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافا إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي بنسبة 0.8% حيث بلغ 1342.8 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2015 بعد أن كان 1332.0 مليار درهم بالربع الرابع من عام 2014.

### 3.6 التطورات المصرفية

ظل عدد البنوك الوطنية بنهاية عام 2015 نحو 23 بنكا وهو نفس المستوى الذي بلغه بنهاية العام 2014 (بينما ارتفع عدد فروعها

## 7. المالية العامة

تركزت التغيرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و 2015 تأثيراً على وضع المالية العامة بالدولة، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات للدولة بنحو 51.5% عام 2015 مقارنة

بنسبة نمو بلغت 3.5%، وتمكنت البنوك بالدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي الذي ارتفعت قيمته إلى 1485.0 مليار درهم عام 2015 مقابل 1378.1 مليار درهم في نهاية عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 7.8%، وتزايدت نسبة الائتمان إلى الودائع من 97.0% عام 2014 إلى 100.9% عام 2015.

### الجدول رقم (11) الإيرادات والمصروفات العامة للدولة لعامي (2014 - 2015)

نسبة التغير % 2015 / 2014	2015	2014	البيان
-30.3%	295.0	423.0	إجمالي الإيرادات العامة
-18.5%	401.0	492.2	إجمالي النفقات العامة
53.0%	105.9-	69.2-	العجز / الفائض النهائي

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الاتحادية للإحصاء والاحصاء، أرقام أولية، يونيو 2016





بالإيرادات النفطية المسجلة للعام 2014، واتسمت ملامح السياسة المالية للدولة خلال عامي 2015 و 2016 بالتركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مستفيدة في ذلك من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة لديها، مع دعم الإيرادات العامة وتنويع مصادرها، وقد تراجع الإنفاق العام من نحو 492.2 مليار درهم عام 2014 إلى 401.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 18.5% وتركز الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع الإستراتيجية بالسياحة والصناعة التي من شأنها زيادة مستويات التنوع الاقتصادي وتفعيل الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار.

كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 423.0 مليار درهم عام 2014 إلى 295.0 مليار درهم عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 30.3%، كمحصلة لانخفاض الإيرادات النفطية من 252.3 مليار درهم عام 2014 إلى 122.3 مليار درهم عام 2015 وتزايد الإيرادات الأخرى من 170.7 مليار درهم عام 2014 إلى 172.7 مليار درهم عام 2015، ومن ثم حقق الحساب المالي المجموع للدولة عجزاً تزايد من 69.2 مليار درهم عام 2014 إلى 105.9 مليار درهم عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 53.0% على النحو المبين بالجدول رقم (11).

## النفط الخام والغاز الطبيعي

## القوى العاملة

إستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي يبلغ إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2014 نحو 6302.5 ألف من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور نحو 93 % من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها، كما يصل معدل المشاركة في القوة

بالنظر إلى التوزيع النسبي للمشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2014 جاء قطاع التشييد والبناء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة استيعاب المشتغلين بالدولة التي بلغت 19.5%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19.1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.6%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 5.5%، وقطاع الخدمات المنزلية بنسبة 9.5%، وبلغ إجمالي نسبة ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 71.2% من إجمالي العدد المقدر للمشتغلين بالدولة

## السكان

بناء على تقديرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بلغ عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2010 نحو 8264 ألف نسمة، و تطور

من إجمالي تعويضات المشتغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.4% و 11.8% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11.0%، ثم قطاع الصناعات

## تعويضات المشتغلين

مركز أبو ظبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة أبو ظبي بلغ في منتصف العام 2015 نحو 2784 ألف نسمة، كما أشارت تقديرات مركز دبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة دبي بلغ نحو 2447 ألف نسمة بنهاية العام 2015

2014 عن مستواه البالغ 63.8% عام 2013، وطبقاً لنفس التقديرات فقد بلغت نسبة بطالة الشباب الذكور 8.0% من الذكور في القوى العاملة الذكور بالشريحة العمرية 15-24 عاماً، ونسبة بطالة الشباب الإناث 17.1% من الإناث في القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً.

مركز أبو ظبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة أبو ظبي بلغ في منتصف العام 2015 نحو 2784 ألف نسمة، كما أشارت تقديرات مركز دبي للاحصاء إلى أن عدد سكان إمارة دبي بلغ نحو 2447 ألف نسمة

## توزيع المشتغلين

## الصناعات التحويلية

6 من حيث نسبة استيعاب المشتغلين بالدولة التي بلغت 19.5%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19.1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.6%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 5.5%، وقطاع الخدمات المنزلية بنسبة

وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.4% و 11.8% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11.0%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9.9%، وبلغ نسبة مجموع تعويضات المشتغلين بالقطاعات الخمسة نحو 66.5%

نتيجة الأناظر تحديداً إلى الاقتصاد الصيني الذي يمر بفترة من التحول الهيكلي تحاول فيه الحكومة تعزيز الطلب الداخلي ليساهم في استدامة النمو الاقتصادي، وما تزال هناك دول أوروبية في حاجة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية أسوةً بإسبانيا التي أدت أدائها إيجابياً بعد تشييد إصلاحاتها، بينما تكون الصورة أكثر تحديداً في الدول المصدرة

ثالثاً: السكان والقوى العاملة

3

## 1. السكان

بناء على تقديرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء بلغ عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2010 نحو 8264 ألف نسمة، و تطور عدد السكان بالدولة طبقاً لتقديرات البنك الدولي من 9086 ألف نسمة عام 2014 إلى 9157 ألف نسمة عام 2015 بنسبة زيادة بلغت 0.8%، كما أشارت تقديرات مركز أبو ظبي للإحصاء إلى أن عدد سكان إمارة أبو ظبي بلغ في منتصف العام 2015 نحو 2784 ألف نسمة، كما أشارت تقديرات مركز دبي للإحصاء إلى أن عدد سكان إمارة دبي بلغ نحو 2447 ألف نسمة بنهاية العام 2015.

## 2. القوى العاملة

إستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي يبلغ إجمالي القوى العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2014 نحو 6302.5 ألف من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، ويصل معدل المشاركة في القوة العاملة الذكور نحو 93% من إجمالي عدد السكان الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها، كما يصل معدل المشاركة في القوة العاملة الإناث نحو 46% من إجمالي عدد السكان الإناث في سن 15 عاماً وما فوقها، كما بلغ معدل المشتغلين نحو 78% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عام فما فوق، وتراجع معدل البطالة الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى نحو 3.6% عام 2014 عن مستواه البالغ 3.8% عام 2013، وطبقاً لنفس التقديرات فقد بلغت نسبة بطالة الشباب الذكور 8.0% من الذكور في القوى العاملة الذكور بالشريحة العمرية 15-24 عاماً، ونسبة بطالة الشابات الإناث 17.1% من الإناث في القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً.

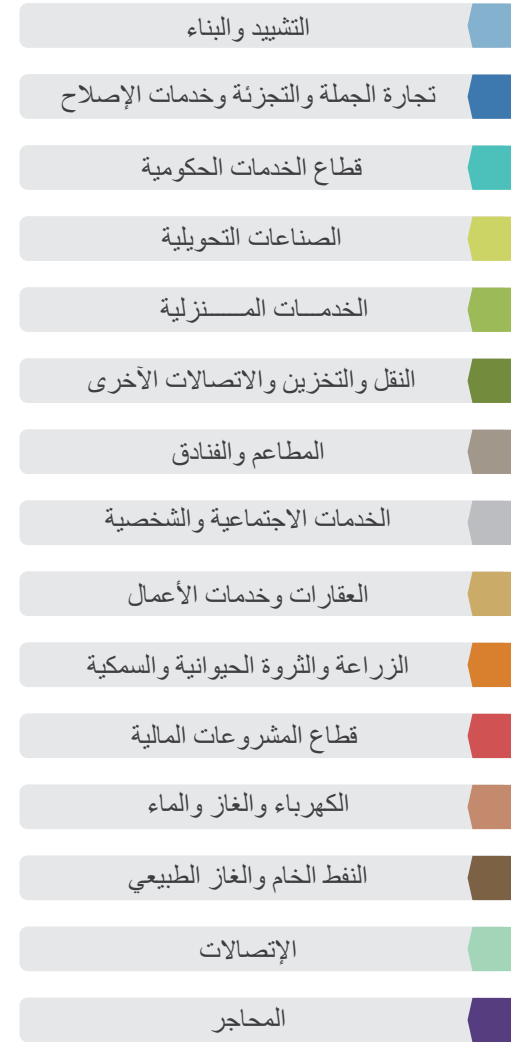
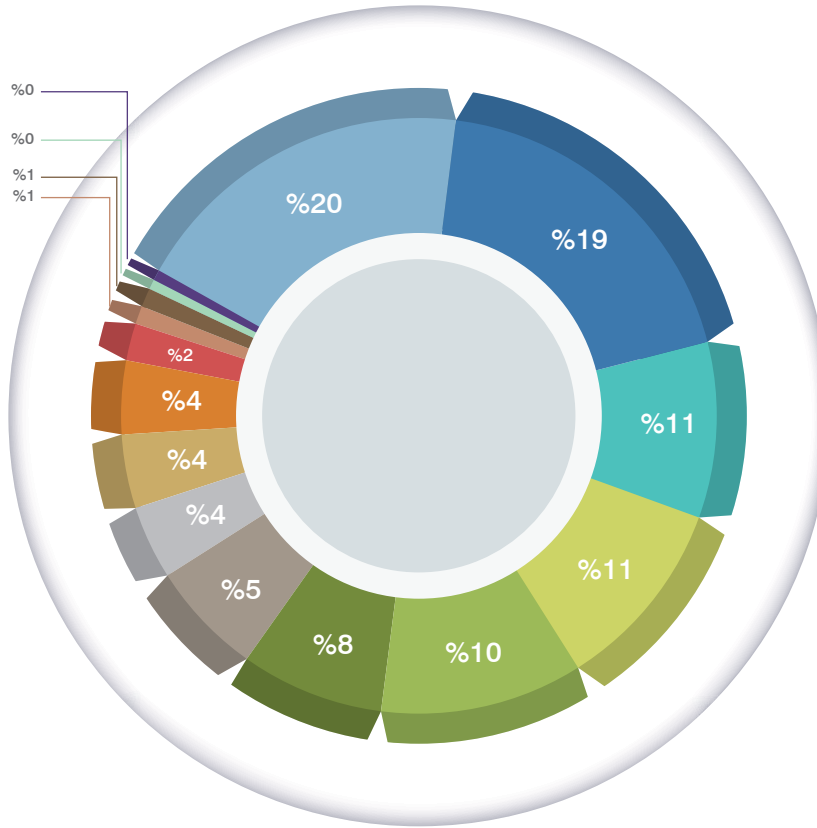
## الجدول رقم (12) تقديرات المشتغلون وحجم الأجور حسب القطاعات الاقتصادية للعام 2014

** حجم الأجور		* المشتغلون		القطاعات
القيمة مليون درهم	%	العدد (ألف)	%	
4025	1.0%	252.2	4.2%	الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
12486	3.1%	66.8	1.1%	النفط الخام والغاز الطبيعي
383	0.1%	13.4	0.2%	المحاجر
39492	9.7%	697.4	11.5%	الصناعات التحويلية
5514	1.3%	67.9	1.1%	الكهرباء والغاز والماء
50254	12.3%	1212.0	19.9%	التشييد والبناء
53059	13.0%	1133.0	18.6%	تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
13582	3.3%	305.4	5.0%	المطاعم والفنادق
38558	9.4%	455.7	7.5%	النقل والتخزين والاتصالات الأخرى
4063	1.0%	12.7	0.2%	الاتصالات
46176	11.3%	245.3	4.0%	العقارات وخدمات الأعمال
27985	6.8%	236.5	3.9%	الخدمات الاجتماعية والشخصية
24005	5.9%	96.5	1.6%	قطاع المشروعات المالية
81988	20.0%	685.3	11.3%	قطاع الخدمات الحكومية
7608	1.9%	595.5	9.8%	الخدمات المنزلية
<b>409176</b>	<b>100%</b>	<b>6075.6</b>	<b>100%</b>	<b>المجموع</b>

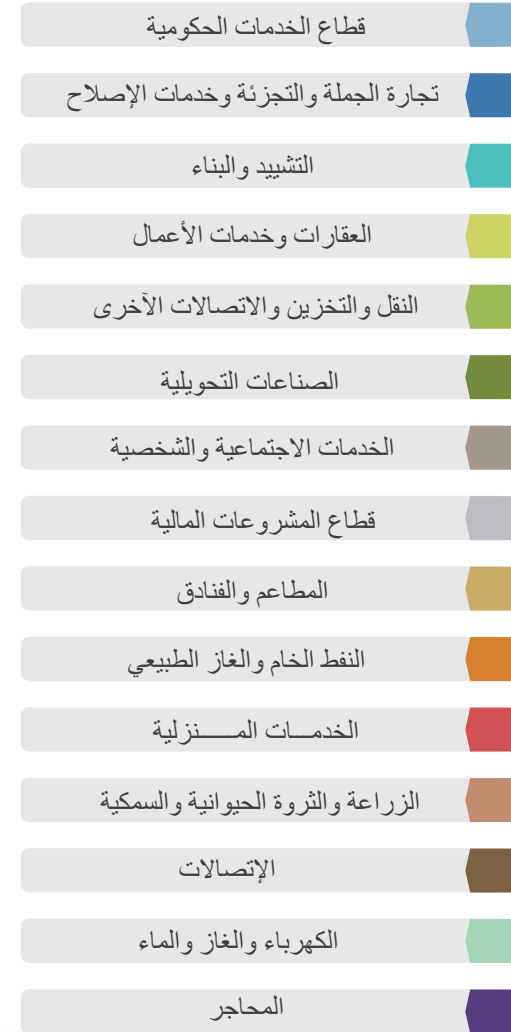
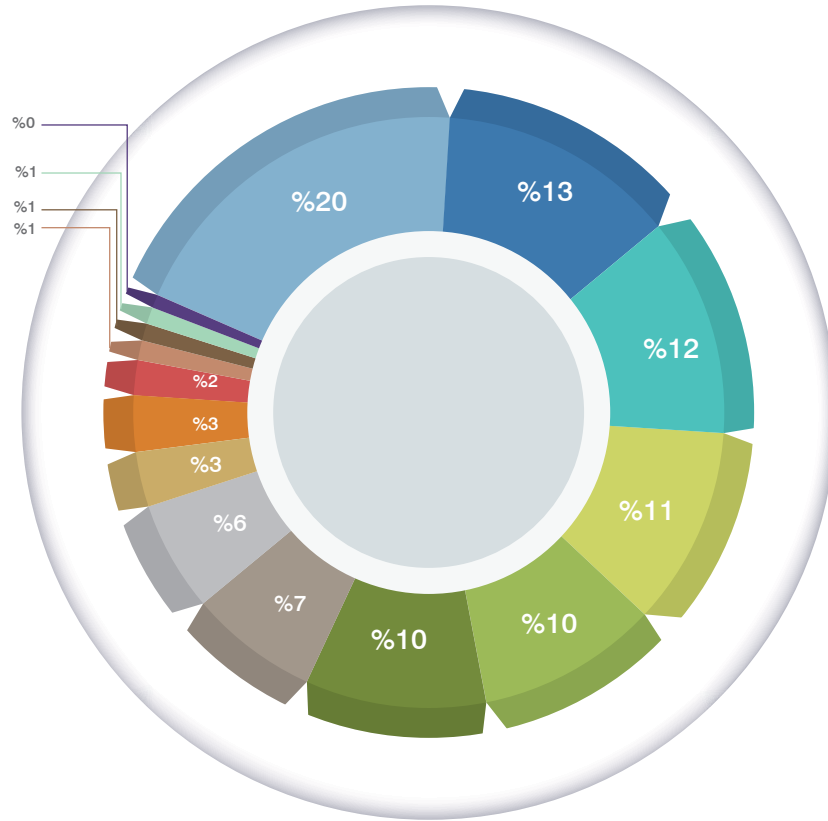
\*\* المصدر : الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء \* تقديرات



الشكل رقم (6)  
التوزيع النسبي للمشتغلين  
حسب القطاعات الاقتصادية للعام 2014



الشكل رقم (7)  
التوزيع النسبي لتعويضات المشغلين  
حسب القطاعات الاقتصادية للعام 2014



## 2.1 توزيع المشغلين حسب القطاعات الاقتصادية

بالنظر إلى التوزيع النسبي للمشغلين حسب القطاعات الاقتصادية عام 2014 جاء قطاع التشييد والبناء في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة استيعاب المشغلين بالدولة التي بلغت 19.5%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بنسبة 19.1%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.6%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 11.5% وقطاع الخدمات المنزلية بنسبة 9.5%، وبلغ إجمالي نسبة ما استوعبته القطاعات الخمسة نحو 71.2% من إجمالي العدد المقدر للمشغلين بالدولة خلال العام 2014، وفيما يتعلق بأجور وتعويضات المشغلين جاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تتقاضى أجور بالدولة وبنسبة 19.4% من إجمالي تعويضات المشغلين، تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وقطاع التشييد والبناء بنسبة 13.4% و 11.8% على الترتيب، ثم قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 11.0%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9.9%، وبلغ نسبة مجموع تعويضات المشغلين بالقطاعات الخمسة نحو 65.5% (أو نحو 244.2 مليار درهم) من إجمالي تعويضات المشغلين المقدره بالدولة خلال العام 2014.



## انخفاض اسعار النفط

### الانعكاسات والتأثيرات المتوقعة

ركود اقتصادي وارتفاع البطالة بها وانخفاض ناتجها الإجمالي مع تراجع أسعار العقارات والأصول وقيمة رؤوس الأموال، فوفقاً للتوقعات ستراجع أسعار العقارات بما يتراوح بين 10% و18% وتخفض أسعار الأسهم بما يتراوح بين 20% و29%، ويتوقع أن يعيد المستثمرون الخليجيون النظر في استثماراتهم الموجودة بالملكة

ولمواجهة هذا التحدي، يعتبر معرض "أكسيو دبي الدولي 2020" من بين الاستراتيجيات المتميزة لاستقطاب المستثمرين والسياح، ويمكن للمرء إدراك المكانة المرموقة التي تتبوأها دبي حالياً باعتبارها وجهة سياحية رائدة. وخلال الربع الأول من عام 2015، قفزت حركة المسافرين في مطار دبي بنسبة 7% لتصل إلى 19.6 مليون مسافر. وبالنتيجة، ونظراً لزيادة تدفق السياح، انتعشت مبيعات الترتزة في دبي أيضاً بنسبة 7% في عام 2014، ويتوقع

## ثورة النفط الصخري

يصف خبراء طاقة أميركيون عمليات استخراج النفط والغاز الصخري في بلادهم، بأنها أهم تطوراً شهدته صناعة الطاقة منذ

وثاني الإمارات العربية المتحدة في المقدمة من حيث حجم علاقاتها التجارية مع بريطانيا تليها الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية، ومن أبرز صادرات المملكة المتحدة لدول الخليج المحركات

## اسعار النفط

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض

وتنقسم معدلات إنتاج الغاز الصخري بتراجعها بنسب كبيرة في السنوات الأولى من بدء الإنتاج، حيث يكون أعلى تراجع بعد السنة الأولى من الإنتاج ويصل إلى نحو 80% من أعلى مستوى للإنتاج، ثم يستمر في التراجع إلى أدنى مستوى ويُنيز

## سوق الطاقة العالمي

بط تقرير الايكونومست الفائض النفطي الأميركي أيضاً، بتباطؤ الاقتصاد العالمي وقيام أوبك" بإنتاج أكثر مما تتوقعه الأسواق". كما ربط التراجع في الأسعار التي استقرت على 110 دولارات خلال الأعوام الأربع الماضية برجال النفط في ولايتي نورث داكوتا وتكساس وعملهم" على استخراج النفط من التشكيلات الزيتية في تكساس ونورث

## الغاز الصخري

ويربط تقرير الايكونومست الفائض النفطي الأميركي أيضاً، بتباطؤ الاقتصاد العالمي وقيام أوبك" بإنتاج أكثر مما تتوقعه الأسواق". كما ربط التراجع في الأسعار التي استقرت على 110 دولارات خلال الأعوام الأربع الماضية برجال النفط في ولايتي

لا أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع -لا سيما منذ نوفمبر 2014- هو انصرار السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، على عدم تقليص إنتاجها، وبالتالي دفع الأسعار للصعود، وهو ما جعل منظمة "أوبك" -التي تمتلك فيها الرياض النفوذ الأكبر- تقرر في آخر الشهر المذكور الإبقاء

رابعاً: قضايا اقتصادية

4



## 1. انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي

انخفض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. وقسم الانهيار المتسارع دول العالم خلال عام 2014 إلى ثلاث فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين.

وربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلاً عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. إلا أن ثمة إجماعاً على أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء الظاهرة الاقتصادية السياسية المركبة، وهناك دول -كإيران- تعتقد أن الهبوط لا يعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية.

### • هبوط تدريجي لاسعار النفط

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولاراً، ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلاً عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

وأسمه أيضاً في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في

الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي -أكبر اقتصادات العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري يونيو وديسمبر 2015 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20 و35% من تراجع أسعار البترول، ليتضافر هذا العامل مع الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط في الفترة نفسها، والتي نتجت أساساً عن التعافي السريع لإنتاج ليبيا النفطي وبلوغ الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من عام 2015 لمستويات قياسية، وذلك رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وتفيد آخر تقارير منظمة الطاقة بأن مخزونات النفط العالمية - لا سيما في أميركا- في أعلى مستوياتها منذ عامين.

إلا أن كل التحليلات تجمع على أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط للهبوط بشكل سريع -لا سيما منذ نوفمبر 2014- هو إصرار السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، على عدم تقليص إنتاجها؛ وبالتالي دفع الأسعار للهبوط، وهو ما جعل منظمة "أوبك" -التي تمتلك فيها الرياض النفوذ الأكبر- تقرر في آخر الشهر المذكور الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يومياً رغم استمرار هبوط أسعار الخام، ويمثل إنتاج "أوبك" ثلثي الإمدادات العالمية، وقد اعتبر هذا القرار تحولاً في سياسة "أوبك" التي كانت تتدخل لإحداث توازن في السوق عند هبوط الأسعار بشدة.

ولقد كان هدف السعودية من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط، واستفادوا من ارتفاع الأسعار - في إشارة إلى النفط الصخري الأميركي-، وأوضحت السعودية أنها ستظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر النفط إلى عشرين دولاراً، واعتبرت أنه من غير العادل مطالبة "أوبك" بتقليص إنتاجها إذا لم يرق المنتجون خارج المنظمة بالخطوة

نفسها، وقد أضافت ان المنتجون المستقلون ينتجون حوالي ستة ملايين برميل يوميا.

ومنذ قرار "أوبك" تراجع سعر النفط بأكثر من 32%، وكان هذا القرار محكوماً برغبة الدول الأعضاء فيها - لا سيما السعودية - في مواجهة إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وكندا، إذ أرادت عبر السماح بالمزيد من الهبوط في الأسعار بالأسواق العالمية جعل منتجي النفط الصخري يتحملون خسائر هبوط الأسعار، لا سيما أن تكلفة استخراج النفط الصخري أعلى بكثير من تكلفة استخراج النفط التقليدي، فتكلفة إنتاج النفط بالسعودية ودول الخليج - ما عدا العراق - تناهز خمسة دولارات للبرميل، في حين تصل في الولايات المتحدة إلى ما بين 70 و 85 دولاراً.

ويرى آخرون أن ما يجري في أسواق النفط يعد "عقاباً جماعياً"، إذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة - رغم خسارتها من النفط الصخري - على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً والضغط عليها بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبحت لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

## • الغاز الصخري

الغاز الصخري المعروف ب (SHALE GAS) هو غاز طبيعي يتولد من الصخور التي تحتوى على النفط بفعل الحرارة والضغط. ويحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه، ولهذا السبب يصنّفه المختصون على أنه غاز غير تقليدي.

لإستخراج الغاز الصخري لابد من القيام بالحفر الأفقى والتكسير الهيدروليكي على نطاق واسع باستخدام مياة معالجة ب مواد كيميائية ورمل لتحقيق الحد الأمثل من اتصال السطح بمكامن الغاز.

ولا تتوافر التقنيات المتطورة المطلوبة لهذه العملية في الوقت الراهن إلا في الولايات المتحدة وبمستويات أقل في دول أخرى بينها دول اوروبية.

تشير دراسة أعدتها ادارة معلومات الطاقة الامريكية وغطت 41 دولة حول العالم إلى ان الاحتياطيات الأعلى من الغاز الطبيعي توجد في الصين بمعدل 1100 تريليون متر مكعب، تليها الأرجنتين بمعدل 802 تريليون متر مكعب، ثم الولايات المتحدة الامريكية بمعدل 665 تريليون متر مكعب، وأخيراً كندا بمعدل 573 تريليون متر مكعب.

مازالت تكاليف استخراج الغاز الصخري عالية، حيث تتراوح ما بين 50 و 70 دولار للبرميل الواحد في حين تبلغ تكلفة إنتاج البرميل غير الصخري في الخليج والعراق ثلث هذا المبلغ أو أقل.

وتتسم معدلات إنتاج الغاز الصخري بنسب كبيرة في السنوات الاولى من بدء الإنتاج، حيث يكون أعلى تراجع بعد السنة الاولى من الإنتاج ويصل إلى نحو 60% من أعلى مستوى للإنتاج، ثم يستمر في التراجع إلى أدنى مستوى له بعد ما بين سبع وتسع سنوات من بداية الإنتاج.

وهناك محاذير بيئية في إستخراج الغاز الصخري حيث تتطلب عمليات الإستخراج حقن كميات كبيرة من المياة المعالجة بالكيمواويات مما يستدعى التصرف بالمياة التي يعاد دفعها إلى السطح ويثير هذا الموضوع القلق من احتمال تلويث المواد الكيميائية المستخدمة فيه.

## • ثورة النفط الصخري

يصف خبراء طاقة أميركيون عمليات استخراج النفط والغاز الصخري في بلادهم، بأنها أهم تطوراً شهدته صناعة الطاقة منذ استخراج أول دفقة نفط من باطن الأرض قبل نحو 150 عاماً. وقد حدث ذلك في بلادهم أيضاً، في بلدة تيتوسفيل في ولاية بنسلفانيا عام 1859.

ويقدر تقرير أصدرته وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر عام 2013 بأن عمليات استخراج النفط والغاز القائمة على تقنية التكسير، ستمكّن الولايات المتحدة عام 2017 من تجاوز السعودية وروسيا في إنتاج النفط.

ويرى خبراء أن هذه التطورات - التي لم تكن بوارد أحد قبل خمسة أعوام - من شأنها تحويل الولايات المتحدة الأميركية خلال

عقد من الزمان، إلى مصدر للطاقة، وهو ما من شأنه أن يعيد رسم الجغرافيا السياسية للطاقة على مستوى العالم. فالولايات المتحدة تتحدث حالياً عن زيادة سنوية تتراوح بين 15 و 20% في إنتاج الغاز، مكتفية بنسبة 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال نصف عقد سنكتفي في مجال النفط، وفي وقت ليس ببعيد سنتنقل من الاستيراد إلى التصدير.

وتقول دراسة أعدتها عام 2013 شركة "إرنست أند يونغ" للتدقيق إن خمسين من أكبر شركات الطاقة الأميركية أنفقت 126 بليون دولار منذ عام 2005 في عمليات الحفر وشراء الأراضي.

يرجع تقرير آخر نشرته مجلة "إيكونومست البريطانية" عام 2014 بعنوان "القفزة الأميركية في إنتاج النفط الصخري" إلى أن الأميركيين أكملوا حفر نحو 20 ألفاً من الآبار الجديدة منذ عام 2010.

## • سوق الطاقة العالمي

وأشار تقرير أصدرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية في أبريل عام 2014 إلى أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري بلغ 8,3 مليون برميل يوميا. وهو أعلى معدل تحققه الولايات المتحدة منذ عام 1988. وهو يقل عن إنتاج السعودية - أكبر منتج للنفط بالعالم - بمليون برميل فقط. وساعد الإنتاج المحلي من النفط - حسب التقرير - على رفع المخزون الأميركي في أواخر أربلضي إلى نحو 400 مليون برميل، وهو أكبر مخزون تحتفظ به الولايات المتحدة في تاريخها.

وربط تقرير الايكونومست الفائض النفطي الأميركي أيضاً، بتباطؤ الاقتصاد العالمي وقيام أوبك، بإنتاج أكثر مما تتوقعه الأسواق". كما ربط التراجع في الأسعار التي استقرت على 110 دولارات خلال الأعوام الأربع الماضية برجال النفط في ولايتي نورث داكوتا وتكساس وعلمهم، على استخراج النفط من التشكيلات الزيتية في تكساس ونورث داكوتا، التي سبق أن اعتبرت غير قابلة للحياة.

ولتوضيح انعكاسات هذه التطورات على سوق النفط. نوضح إن الولايات المتحدة "كانت تستورد من نيجيريا أكثر من 400

ألف برميل نفط يومياً عام 2014، والآن لا تستورد شيئاً. ولذا أصبحت نيجيريا تتوجه كغيرها من دول منظمة الأوبك إلى الأسواق الآسيوية، لتتنافس بين بعضها البعض على نفس الأسواق لبيع نفطها.

## • تداعيات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون

ان انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية يستلزم التفكير من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في تبني رؤية إستراتيجية موحدة لتنويع قاعدة الاقتصاد، والانفكاك على الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية.

وعلى الرغم من ان الدول المنتجة للنفط بشكل عام عاشت في فترات سابقة أزمت نفطية مماثلة، وعانت موازناتها لسنوات عديدة من العجز دون أن يحملها ذلك على التحرك سوى من جانب تنويع استثماراتها الخارجية، في وقت يراد لهذه الدول أن تظل ذات نزعة استهلاكية فقط.

حذرت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني في تقرير لها صدر في نوفمبر 2014 من أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي على الأرجح إلى تباطؤ اقتصادات دول الخليج ومشاريعها في مجال البنية التحتية؛ إذ تشكل العائدات النفطية في المتوسط 46% من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين تشكل الصادرات النفطية ثلاثة أرباع الصادرات.

واعتبرت "ستاندرد أند بورز" البحرين وسلطنة عمان الأكثر عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط، في حين أن الإمارات وقطر هما الأقل عرضة.

وفي ظل توقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط في المدى المنظور، توقع العديد من الخبراء ألا يشهد العالم سعر مائة دولار للبرميل مجدداً. وتشير بعض تقارير المؤسسات المالية الدولية إلى أن حكومات دول مجلس التعاون قد تعمد إلى تسريع خطواتها لتخفيض الدعم لأسعار الطاقة، لكن ذلك قد يضر الصناعات المعتمدة على النفط مثل البتروكيماويات، وحسب البنك الدولي

فإن دول الخليج تدعم أسعار الطاقة سنوياً بـ 160 مليار دولار.

ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على دول الخليج تراجع إيراداتها النفطية وانعكاسات ذلك على موازناتها، وبالتالي حجم الإنفاق العام وإن بشكل متفاوت، إذ إن هذه الدول وضعت موازناتها بناء على سعر للبتترول أعلى بقليل أو كثير من السعر الذي وصل إليه الخام في يناير 2015، وهو خمسون دولار.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2014 حول الوضع الاقتصادي للمنطقة، فقد وضعت السعودية والإمارات موازنتيهما لعام 2014 على أساس 97 دولار، والكويت على أساس 54 دولار، وقطر على أساس 54 دولار، والبحرين على أساس 132 دولار، وسلطنة عمان على أساس 99 دولار.

ومن المرتقب أن يحد استمرار هبوط أسعار النفط من نمو القروض الممنوحة في منطقة الخليج، ويقلص وتيرة نمو القطاع غير النفطي في دول المنطقة، إلا إذا ضخت الحكومات سيولة في السوق عبر برامج الإنفاق العام، حسب ما خلص إليه بنك "بي إن بي باريس"، الفرنسي، وكان حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الخليجي قد زاد بنسبة 10% بين عامي 2011 و2013.

وعن أسواق المال الخليجية- من جهتها- تأثرت بشكل مباشر بالتراجع الكبير لأسعار الخام، وعرفت عمليات بيع وصفقت بالمذعورة - لا سيما بيع أسهم الشركات المرتبطة بالنفط- في شهري نوفمبر وديسمبر 2014، وواصلت اتجاهها نزولاً في بداية عام 2015، وقدرت خسائر البورصات الخليجية جراء هبوط أسعار النفط بأكثر من 150 مليار دولار منذ نهاية أكتوبر 2014، وهي خسائر لم تسجلها هذه البورصات منذ خمس سنوات.

## ويعزو سبب تأثر البورصات الخليجية بهبوط أو صعود النفط إلى عاملين رئيسيين:

- وهو ارتباط القطاع الخاص في دول الخليج بالإنفاق الحكومي، والذي يرتبط هو الآخر بإيرادات النفط.
- والعامل الثاني هو ثقل شركات قطاع النفط في المؤشر العام

لهذه البورصات، إذ إن تراجع أرباح الأخيرة جراء هبوط أسعار النفط يجد صدها بسرعة في أداء مؤشر الأسهم.

بشكل عام، دول الخليج لن تكون متضررة عندما يباع برميل النفط بأربعين دولار، لأن تكلفة الإنتاج لديها لا تتجاوز خمسة أو أربعة دولارات، لكن دول النفط الصخري سوف تتضرر كثيراً عندما يباع البرميل بالسعر المذكور، وعندما يباع بـ35 دولارا ستكون الخسارة أكبر بالنسبة لها.

كما ان عودة الأسعار للتوازن "ليست بيد الدول المنتجة داخل "أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل (النفط الصخري)"، وعندما ترى هذه الأخيرة أن التكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، "فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدا".

وبدراسة هذه الظاهرة اتضح ان المضاربة من أهم العوامل الرئيسية المؤدية إلى خفض الأسعار، أما العامل الجيوسياسي فقد تراجع كثيراً رغم الأحداث الملتهبة التي تعيشها المنطقة، كما ان الاحتياطات الإستراتيجية والتجارية للدول الصناعية لم تؤثر كثيراً على خفض الأسعار، لأنها لم تشهد ازدياداً ملحوظاً، فاحتياطي الولايات المتحدة مثلاً لا يزيد على ثلاثين يوماً فقط.

كما ان للمملكة العربية السعودية احتياطات هائلة، وبالتالي فهي تستطيع مقاومة هبوط الأسعار، والمؤكد أنها لا تريد الدفاع عن سعر البرميل ولا تريد أن تخسر حصتها من الإنتاج لحساب آخرين، لكن المملكة مضطرة لإنتاج النفط من أجل استهلاك الغاز.

## • تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإمارات

وبالنسبة للوضع في الإمارات، فيفضل تنوع مواردها الاقتصادية وقوة الوضع المالي للحكومة فإنها في وضع أفضل من معظم اقتصادات الخليج لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار النفط.

ان اقتصاد الإمارات الأقل تأثراً بين دول المجلس بهذا الانخفاض. حيث تمتلك الدولة 5.8% من احتياطات النفط العالمية، وتمثل عائداتها النفطية 25% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و20% من إجمالي عائدات التصدير. لذلك، وفيما يرخي النفط بظلال



## 2. انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دولة الإمارات العربية المتحدة

### أولاً: الانعكاسات الاقتصادية والمالية لخروج بريطانيا في الاتحاد الأوروبي

#### 1- الانعكاسات والتأثيرات الأنية:

هبوط الجنيه الاسترليني بمعدل 10% من قيمته ليصل إلى 1.3228 دولار الأمر الذي دفع المستثمرين في الأسواق العالمية إلى التهاافت على الملاذات الآمنة مثل الين والفرنك السويسري، مع توقع تراجع قيمته إلى ما بين 1.20 دولار و 1.25 دولار بالربيعين الثالث والرابع من 2016.

تراجعت الأسواق المالية الأوروبية وهبط مؤشر «فايننشال تايمز 100» البريطاني بأكثر من 8% عند فتح السوق في 2016/6/24 بما قلص القيمة السوقية للأسهم القيادية الكبرى في بريطانيا بأكثر من 100 مليار جنيه استرليني (136.7 مليار دولار)، كما تراجعت بورصتا باريس وفرانكفورت بنسبة 10% تقريباً، ولندن بأكثر من 7%، وتراجع مصرف «دويتشه بنك» و «بي إن بي باريبا» بأكثر من 16% بينما تراجع «سوسيتيه جنرال» بأكثر من 25%.

حقق الذهب أعلى مكاسبه منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 وقفز بمعدل 8% إلى أعلى مستوياته في أكثر من عامين، حيث ارتفع الذهب في المعاملات الفورية بمعدل 5.1% إلى 1319.60 دولاراً للأوقية.

تراجعت أسعار النفط حيث خسر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرو) تسليم أغسطس 2016 نحو 3.11 دولار أي 6.21% من قيمته ليسجل 47.77 دولاراً في التبادلات الإلكترونية في آسيا، كما تراجع برميل «برنت» بنسبة 2.4% ليسجل 48.4 دولاراً.

هيمنته على سوق الإمارات، يمكن أن يعزى النمو المطرد إلى الاستهلاك الخاص والاستثمارات الحكومية في قطاعات مثل السياحة والتجزئة والمواد الغذائية والمشروبات، كما ان الدولة تنفذ مشروعات كبرى في مجالات البنية التحتية والسياحة والبناء والتشييد والقطاع المالي.

ان الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة انخفاض أسعار النفط تبدو واضحة من خلال رؤية 2021، وهي الخطة الاقتصادية للإمارات على المدى الطويل. وي طرح جدول الأعمال هذا جملة من التدابير الكفيلة بتشجيع التجارة، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسريع وتيرة النمو. على سبيل المثال، استقادت السوق العقارية في دبي إلى حد كبير من الاستثمارات الأجنبية ومن أبوظبي. ومع ذلك، قد تعاني هذه السوق من الضعف مع انخفاض أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من تراجع في إيرادات أبوظبي ونمو قيمة الدولار الأمريكي.

ولمجابهة هذا التحدي، يعتبر معرض «إكسبو دبي الدولي 2020» من بين الاستراتيجيات المتميزة لاستقطاب الاستثمارات والسياح. ويمكن للمرء إدراك المكانة المرموقة التي تتبوأها دبي حالياً باعتبارها وجهة سياحية رائدة. وخلال الربع الأول من عام 2015، قفزت حركة المسافرين في مطار دبي بنسبة 7% لتصل إلى 19.6 مليون مسافر. وبالنتيجة، ونظراً لزيادة تدفق السياح، انتعشت مبيعات التجزئة في دبي أيضاً بنسبة 7% في عام 2014، ويتوقع ارتفاعها مع اقتراب عام 2020.

من جانب آخر، تعتبر الأغذية والمشروبات من القطاعات التي عكفت حكومة الإمارات على تطويرها لتوفير مزيد من المرونة الاقتصادية. ويلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للدولة حيث يتوقع تحقيق نمو بنسبة 36% بين عامي 2014-2016. ووصل حجم استثمارات الإمارات في قطاع الأغذية 1.4 مليار دولار منذ عام 1994، مع تركيز خاص على منتجات الألبان. كما شهدت الأغذية الحلال انتعاشاً واضحاً مدفوعاً بتوجه الناس حول العالم لإيلاء مزيد من الأهمية لاختيار الأغذية الطبيعية. ومن خلال هذه الأرقام، يمكن أن يتبين المرء الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الأغذية والمشروبات في حماية الاقتصاد وتعزيز النمو وتجنب الديون المالية.



## 2. الانعكاسات والتأثيرات المتوقعة مستقبلاً:

من أبرز الانعكاسات المستقبلية المتوقعة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ما يلي:

أ- تأثر لندن كمركز مالي عالمي فباعتبار أن لندن تعد مركزاً رئيسياً للبنوك التجارية الدولية من خلال مكاتبها، فمن المحتمل أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى قيام البنوك بنقل المكاتب الوسيطة إلى خارج لندن.

ب- تراجع أسعار النفط وتضرر الاقتصاد العالمي.

ج- تراجع الاستثمارات الخليجية ببريطانيا في ظل سيطرة القلق على المستثمرين نتيجة الصعوبات التي ستواجهها بريطانيا، واضطرارها إلى إعادة النظر والتفاوض على أكثر من 60 اتفاقاً تجارياً مع دول العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

د- دخول بريطانيا في ركود اقتصادي وارتفاع البطالة بها وانخفاض ناتجها الإجمالي مع تراجع أسعار العقارات والأصول وقيمة رؤوس الأموال، فوفقاً للتوقعات ستراجع أسعار العقارات بما يتراوح بين (10 و18%) وتخفض أسعار الأسهم بما يتراوح بين (20 و29%)، ويتوقع أن يعيد المستثمرون الخليجيون النظر في استثماراتهم الموجودة بالمملكة المتحدة بقطاع العقارات بصفة خاصة، خوفاً من تعرضهم لخسائر مالية كبيرة جراء انهيار أسعارها، وقد بدت مؤشرات هذا الاتجاه تظهر خلال الشهر الماضي حيث أحجم كثير من المستثمرين الخليجيين عن شراء العقارات انتظاراً لنتائج الاستفتاء البريطاني، ووفقاً لشركة السمسرة العقارية "نايت فرانك" تراجعت قيمة العقارات السكنية بالمناطق الراقية التي يفضلها المستثمرون الخليجيون مثل تشيلسي وساوث كنسنتون ونايتسبريدج بين 3.5 و7.5% على أساس سنوي في مايو 2016.

## ثانياً: واقع العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا ودول الخليج

يمكن الوقوف على ملامح العلاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما يلي:

## 1. حجم التبادل التجاري:

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تجارية وثيقة مع المملكة المتحدة التي تعتبر ثاني أكبر شريك تجاري لدول الخليج داخل الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، وطبقاً لبيانات هيئة التجارة والاستثمار البريطانية فقد بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية للسلع بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي في العام 2014 ما يقرب من 22.1 مليار جنيه استرليني (نحو 33 مليار دولار)،

وبلغت قيمة واردات المملكة المتحدة من دول الخليج خلال عام 2014 أكثر من 8.5 مليار جنيه استرليني، بينما تجاوزت قيمة الصادرات البريطانية إلى الخليج نحو 13.6 مليار جنيه استرليني، وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المقدمة من حيث حجم علاقاتها التجارية مع بريطانيا تليها الكويت والبحرين وعمان وقطر والسعودية، ومن أبرز صادرات المملكة المتحدة لدول الخليج المحركات النفاثة، والسيارات، والذهب، والطائرات وأجزائها، ومصنوعات المجوهرات، والمعادن النفيسة، فيما استحوذ الغاز الطبيعي المسال والكيروسين ووقود الطائرات والنفط الخام على ما يزيد عن 70% تقريباً من إجمالي واردات بريطانيا من دول الخليج.

## 2. الاستثمارات الخليجية في بريطانيا:

هناك عوامل عديدة شجعت المستثمرين الخليجيين على توجيه استثماراتهم خلال السنوات الأخيرة نحو أوروبا وتحديداً بريطانيا، ومن أهمها ما يلي:

**أولاً:** فرض الولايات المتحدة قيوداً صارمة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على حركة الأموال الأجنبية خصوصاً العربية وتجميد كثير من حسابات الأجانب بالبنوك الأمريكية، وتشديد الإجراءات على حرية السفر ودخول الأفراد إليها.

**ثانياً:** تمتع بريطانيا بمناخ استثماري جيد وأمن وعائدات كبيرة، فضلاً عن أنها أكثر ترحيباً بالاستثمارات الخليجية خاصة في مجال العقارات.



القرار من الممكن أن يسهم في زيادة جاذبية الاستثمارات في بريطانيا أمام مستثمري الإمارات ودول مجلس التعاون.

- تراجع قيمة الاسترليني أمام الدولار سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة في دول مجلس التعاون عامة ودولة الإمارات خاصة لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤثر سلباً على تدفقات السياحة إلى الإمارات التي ستصبح أعلى تكلفة.

- التراجع الذي شهده الجنيه الاسترليني سيعزز جاذبية وتنافسية المنتجات البريطانية ويقلل جاذبية المنتجات الإماراتية المصدرة إلى بريطانيا.

- بلغ حجم التبادل التجاري بين الإمارات وبريطانيا 13 مليار جنيه استرليني في العام 2015، بزيادة مليار جنيه استرليني عن العام 2014، ومن المنتظر أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 25 مليار جنيه استرليني بحلول العام 2020، وخاصة مع قيام

دولة الإمارات بتوقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع المملكة المتحدة مما يسهم في تسهيل إجراء الصفقات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يشجع على تكوين شراكة ثنائية أقوى وعقد اتفاقيات ثنائية على مختلف الصعد والمجالات لتعزيز التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول مجلس التعاون عموماً والإمارات على وجه الخصوص، إذ قد يؤدي خروج بريطانيا إلى نجاح مفاوضاتها مع دول مجلس التعاون للوصول إلى شراكة ثنائية أقوى، إذ ستستفيد دول مجلس التعاون من تراجع الجنيه الاسترليني وتزيد من استثماراتها في المملكة المتحدة، حيث تعتبر فرصة متميزة لشراء الأصول بقيمة منخفضة.

- ارتفاع البطالة ببريطانيا من جراء خروجها من الاتحاد الأوروبي قد يزيد من عرض الخبرات والمهارات الفنية أمام دولة الإمارات وامكانية الاستعانة بها في عملية التنمية والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

**ثالثاً:** الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط خاصةً بعد ثورات الربيع العربي منذ عام 2011 مع تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، دفعت المستثمرين الخليجيين إلى التوجه نحو الخارج بحثاً عن وجهات استثمار آمنة وعائدات مالية كبيرة، وطبقاً للإحصائيات يقدر إجمالي الاستثمارات الخليجية في بريطانيا بأكثر من 130 مليار دولار تركزت في مجال النشاط العقاري.

**رابعاً:** يسعى المسؤولون في المملكة المتحدة إلى تعزيز الخدمات المالية بما فيها التمويل الإسلامي، في دول الخليج العربية ومساعدتها على تنوع اقتصاداتها وعلى الأخص في دولة الإمارات، وجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية واستثمارات صناديق الثروة السيادية إلى المملكة المتحدة، خاصةً في مشروعات البنية التحتية والطاقة، والمحافظة على دور لندن كوجهة مفضلة للاستثمارات الخليجية.

### ثالثاً: الانعكاسات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دولة الإمارات العربية المتحدة

من بين الانعكاسات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

- ستستفيد دولة الإمارات من قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مع تنامي جاذبية الدولة وبخاصة دبي كوجهة للشركات والبنوك العالمية التي كانت تتخذ من لندن مقراً لها، والتي تعتزم نقل مقارها بسبب عدم استفادتها من ميزة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

- ستصبح كبريات الشركات البريطانية متعددة الجنسية أكثر طموحاً للتوسع خاصة على مستوى المراكز التجارية عالمية المستوى مثل دبي مع سعيها لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة انطلاقاً إلى مناطق أخرى.

- التراجع الحالي والمتوقع في قيمة الجنيه الاسترليني في أعقاب

## الإحتياطيات المالية الكبيرة

## العملة المحلية

أكدت تقارير صندوق النقد الدولي على متانة ومرونة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تحمل تداعيات آثار هبوط أسعار النفط العالمية وتراجع الإيرادات النفطية والتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بفضل السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة لتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الضغوط والحفاظ على الاستقرار

ويجاد مصادر أخرى للدخل من القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع رسوم الماء والكهرباء وفرض رسوم أخرى، وتأجيل أو تخفيض الإنفاق على المشاريع التي لا تعد ذات أولوية، وترشيد الإنفاق الجاري وتقليص دعم الوقود، مع الاستمرار في تعزيز الاتفاق الاستثماري وخاصة مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الضخمة والاستثمارات الخاصة بالتخصير لمعرض " اكسبو 2020 "

## الانفاق الاستثماري

وتراجع الإيرادات من المتوقع أن تسجل الموازنة عجزاً مالياً يقدر بنحو 3.2 % من الناتج المحلي الاجمالي عام 2016، مع قدرة الدولة على

كما تظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن الميزان التجاري الإماراتي سيحقق فائضاً بنحو 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري 2016، وأن هذا الفائض سيرتفع إلى نحو

## الميزان التجاري

وتوقعت تقارير صندوق النقد الدولي نمو اقتصاد دولة الإمارات الاجمالي الحقيقي خلال عام 2016 بنسبة 2.4%، مع استمرار الناتج النفطي في التراجع على المدى القريب نتيجة وفرة الإنتاج العالمي، كما توقعت تلك التقارير تراجع التضخم عام 2016 إلى 3.3% عن مستواه في عام 2015 البالغ 4.1 %

## النقد الدولي

توسيع المنرو والمطارات والسكك الحديدية ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمرافق والمنشآت السياحية والعقارات والطاقة اعتماداً على الإحتياطيات المالية المتراكمة لدى الدولة، كما أعلنت الدولة في إطار تحقيق رؤية الإمارات 2021 لتحقيق اقتصاد معرفي قائم على البحث والابتكار، والاستعداد لها استثمارات

## ترشيد الانفاق

النقد الدولي نمو اقتصاد دولة الإمارات الاجمالي الحقيقي خلال عام 2016 بنسبة 2.4%، مع استمرار الناتج النفطي في التراجع على المدى القريب نتيجة وفرة الإنتاج العالمي، كما توقعت تلك التقارير تراجع التضخم عام 2016 إلى 3.3% عن مستواه في أيضاً أشارت التقارير إلى أنه في ظل الثبات من

نتيجة الألتظار تحديداً إلى الاقتصاد الصيني الذي يمر بفترة من التحول الهيكلي تحاول فيه الحكومة تعزيز الطلب الداخلي ليساهم في استدامة النمو الاقتصادي، وما تزال هناك دول أوروبية في حاجة لمزيد من الإصلاحات الهيكلية أسوة بإسبانيا التي أدت أداء إيجابياً بعد تشييد اصلاحاتها، بينما تكون الصورة أكثر تحدياً في الدول المصدرة

السكك الحديدية ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمرافق والمنشآت السياحية والعقارات والطاقة اعتماداً على الإحتياطيات المالية المتراكمة لدى الدولة، كما أعلنت الدولة في إطار تحقيق رؤية الإمارات

لصحة مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الضخمة والاستثمارات الخاصة بالتخصير لمعرض " اكسبو 2020 " وتوسيع المنرو والمطارات والسكك الحديدية ووسائل النقل البرية البحرية والجوية والمرافق

خامساً: التوقعات الخاصة  
بالاقتصاد الإماراتي لعام 2016

5

كما تظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن الميزان التجاري الإماراتي سيحقق فائضاً بنحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري 2016، وأن هذا الفائض سيرتفع إلى نحو 3.1% في العام المقبل 2017.

أيضاً أشارت التقارير إلى أنه في ظل الثبات بمستويات الانفاق وتراجع الإيرادات من المتوقع أن تسجل الموازنة عجزاً مالياً يقدر بنحو 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، مع قدرة الدولة على تمويل العجز المالي كونها تمتلك احتياطات مالية كبيرة لا تجعل الإمارات في حاجة إلى دعم مالي كبير في المدى المتوسط.

أكدت تقارير صندوق النقد الدولي على متانة ومرونة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تحمل تداعيات وأثار هبوط أسعار النفط العالمية وتراجع الإيرادات النفطية والتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بفضل السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة لتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الضغوط والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ودفع عجلة النمو المستدام، والتي تتركز في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وإيجاد مصادر أخرى للدخل من القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع رسوم الماء والكهرباء وفرض رسوم أخرى، وتأجيل أو تخفيض الإنفاق على المشاريع التي لا تعد ذات أولوية، وترشيد الإنفاق الجاري وتقليص دعم الوقود، مع الاستمرار في تعزيز الإنفاق الاستثماري وخاصة مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الضخمة والاستثمارات الخاصة بالتحضير لمعرض "اكسبو 2020" وتوسيع المترو والمطارات والسكك الحديدية ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمرافق والمنشآت السياحية والعقارات والطاقة اعتماداً على الإحتياجات المالية الكبيرة المترجمة لدى الدولة، كما أعلنت الدولة في إطار تحقيق رؤية الإمارات 2021 لتحقيق اقتصاد معرفي قائم على البحث والابتكار، والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط "السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" التي تتضمن 100 مبادرة في القطاعات الصحية والتعليمية والطاقة والنقل والمياه والتكنولوجيا وخصصت لها استثمارات قيمتها 300 مليار درهم، هذا بالإضافة إلى التوجه نحو مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي بنحو 3 مرات حتى العام 2021.

وتوقعت تقارير صندوق النقد الدولي نمو اقتصاد دولة الإمارات الإجمالي الحقيقي خلال عام 2016 بنسبة 2.4%، مع استمرار الناتج النفطي في التراجع على المدى القريب نتيجة وفرة الإنتاج العالمي، كما توقعت تلك التقارير تراجع التضخم عام 2016 إلى 3.3% عن مستواه في عام 2015 البالغ 4.1% مع استقرار قيمة العملة المحلية.

